جامعة المنصورة
كلية الآداب

الأبعاد القانونية للهجرة غير الشرعية وأثارها على المجتمع المصرى دراسة سوسيولوجية

إعداد

د/ مروة حمدى سعد رياض

أستاذ علم الاجتماع المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة
العدد السبعون – يناير ٢٠٢٢

الأبعاد القانونية للهجرة غير الشرعية وأثارها على المجتمع المصرى دراسة سوسيولوجية

د/ مروة حمدى سعد رياض

أستاذ علم الاجتماع المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

ملخص البحث :

تسعى الدراسة لتحديد الأطر القانونية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية،وأيضاً تحليل النتائج المتنوعة للهجرة غير الشرعية، و تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية ، وبلغ حجم العينة ٢٠ مفردة من المحافظات الأربع (كفرالشيخ والبحيرة والدقهلية والغربية) وأنتمى كل أفراد العينة للريف، ومن أهم نتائج الدراسة يسود عدم الرضا المجتمعى عن كافة سبل مواجهة قضية الهجرة غير الشرعية بداية من المواجهة الاقتصادية وصولاً إلى المواجهة السياسية والأمنية مروراً بالمواجهة السوسيولوجية والفكرية الإعلامية مما يؤكد فشل أجهزة الدولة فى التصدى لتفاقم تلك الظاهرة الخطيرة.

Abctract :

The study aims to identify the legal frameworks to deal with the phenomenon of illegal migration, and also to analyze the various results of illegal migration. The sample was randomized. The sample size was 20 of the four governorates (Kafr El Sheikh, Beheira, Dakahlia and Gharbia). Among the most important results of the study is the societal dissatisfaction with all the ways of confronting the issue of illegal immigration, from economic confrontation to political and security confrontation through the sociological and intellectual confrontation, which confirms the failure of state agencies to deal with the aggravation of this dangerous phenomenon.

.

المقدمــة :

على الرغم من أن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة، وبفضلها تكونت الحضارات ونشأت المجتمعات، إلا أنها تطورت مع الزيادة المطردة في عدد السكان، وتردي الظروف الاقتصادية، وثورة الاتصالات والمواصلات التى ساهمت في تسهيل الحركة الاقتصادية، وتسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول، لكل ذلك بات الحالمون بفرصة عمل ممتازة يتطلعون إلى الانتقال إلى أرض جديدة حيث تتوافر إمكانية تحقيق الحلم.

ولقد شغلت حركة الهجرة غير الشرعية اهتمامات الحكومات والرأي العام فى الفترة الأخيرة، باعتبارها واحدة من المشكلات ذات التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية أيضا، وبصفة عامة يمكن اعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى نتائج أو انعكاسات جريمة الاتجار بالبشر ، حيث يتم الاتفاق مع الضحية على نقله بأسلوب سري وغير مشروع إلى حدود الدولة المطلوبة مقابل مبلغ من المال ، وغالباً ما تكون عملية النقل غير مأمونة.

ويلاحظ أن عملية التهريب (الهجرة غير الشرعية) تعد انتهاكاً لقوانين الهجرة في البلد – المهاجر إليه – من جانب الضحية وعصابة التهريب، فهو انتهاك لحقوق الإنسان (الضحية) من جانب المتورطين في هذه العمليات الإجرامية ، ويتعرض حالياً نسبة كبيرة من الشباب للموت المحقق أثناء عمليات التهريب وهم يحاولون الوصول إلى الدول التي يعتقدون أن فرص العمل متاحة فيها ، حيث تتركهم شبكات التهريب في عرض البحر أو الصحراء يصارعون الموت ويعانون من اليأس والإحباط.

وترجع ظاهرة الهجرة غير الشرعية – أو غير القانونية – لجملة من الأسباب لعل أهمها تردي الظروف الاقتصادية وانتشار الفقر في بعض مناطق العالم ، والزيادة السكانية المتصاعدة فيها ، وسوء توزيع الدخل مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وندرة فرص العمل المجزي الذي يحقق طموحاتهم.

وقامت الدراسات القانونية المعاصرة على أساس يعتمد على مبدأ راسخ ليس في النظريات الليبرالية لكل من لوك، وبنتام، وروسو فحسب، بل كذلك في الفلسفة الإغريقية القديمة، وهو المبدأ المعروف باسم السيادة القانونية (legality)، أو بعبارة أخرى، هو المثال الذي تخضع المجتمعات بموجبه لسيادة القانون، ويرى القدماء والمحدثون أن المجتمع يعمل بسيادة القانون عندما ينظم فيه القانون أشكال القوة العامة والخاصة ويضع لها الضوابط والوضع المثالي للقانون هو أن يعمل كمجموعة واحدة من المعايير الحاكمة التى تمنع الفساد السياسى وتعزيز المساواه.

و يتزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام العالمي بمشكلة الهجرة غير الشرعية وتدعو جميع المؤتمرات العلمية إلى التصدى لهذه المشكلة باعتبارها من أكبر المشكلات التى يهتم بها الشباب، كما توصى ببذل الجهود لمواجهة هذه المشكلة عن طريق القوانين.

ولما كانت هذه الظاهرة من الجرائم الخطيرة التي تمثل اعتداءً على الكرامة الإنسانية وحرية الإنسان، فقد أصدر المشرع المصري القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦م الذى يقضى بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين[١]،لإيقاف نزيف موت شباب مصر.

اولا :الاجراءات المنهجية والنظرية للدراسة :

أ: أهمية الدراسـة :

تكمن أهمية الدراسة فى إلقاء الضوء على جريمة من أخطر الجرائم، التي تستهدف الفئات الضعيفة في المجتمع، التي تعاني الجوع والفقر والبطالة، نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث أصبحت الأشكال المختلفة من هذا الإجرام تنتهك كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية مع ضرورة وضع أطر قانونية لضبط هذه الظاهرة السوسيولوجية الخطيرة تتناسب مع حجم هذه الظاهرة وأوضاع المجتمع.

ب: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تحديد العوامل المتنوعة التى أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

٢- رصد المصادر التى يعتمد عليها المهاجرون فى تمويل هجرتهم غير الشرعية .

٣- تحليل النتائج المتنوعة للهجرة غير الشرعية .

٤- تحديد الأطر القانونية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

٥- محاولة وضع روشته متكاملة لعلاج هذه الظاهرة .

ج: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- إلى أى مدى يمكن تفسير أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

٢- ما هى المصادر التى يلجأ إليها المهاجرون غير الشرعيون لتمويل رحلتهم ؟

٣- كيف يمكن تحديد التداعيات والآثار المتنوعة للهجرة غير الشرعية ؟

٤- ما هى سبل المواجهة القانونية لمواجهة الهجرة غير الشرعية؟

٥- إلى أى مدى يمكن وضع خطة متكاملة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

د: المشكلة البحثية:

تدور المشكلة البحثية حول التحديات والتداعيات المتنوعة التى تتعرض لها الدول المصدرة والعابرة والمستقبلة للهجرة غير الشرعية وكيفية تحديد وتشخيص الداء والأسباب المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة ، فقد زادت رغبة الشباب للهجرة أملاً فى التمتع بمكانة اجتماعية أفضل بغض النظر عن المخاطر التى قد يتعرض لها الفرد أثناء الرحلة التى تؤدى بالعديد منهم إلى الموت وأصبحت تلك الظاهرة السوق السوداء للاتجار بالشباب والأطفال نظراً للسياسات العاجزة عن حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، ومعالجة ظواهر الفقر والبطالة فزادت وتيرة الهجرة غير الشرعية لتمثل كابوساً تعانى منه الحكومات والأفراد سواء فى دول المنشأ أو دول المقصد ، وترتبط الدوافع الاقتصادية بشكل كبير بالدوافع الاجتماعية ، مع ضرورة فهم مدى قصور القوانين الحالية فى وقف نزيف هذه الظاهرة وكيف يمكن وضع قوانين صارمة لمواجهة هذه الظاهرة ، وأخيراً محاولة الإجابة على التساؤل الهام ما مدى إمكانية مواجهة هذه الظاهرة وعلاجها والحد من أثارها السلبية وهل يمكن وضع روشته علاج متكاملة تتناغم فيها كافة أجهزة الدولة لوضع التشخيص الدقيق ووصف العلاج الناجح لتلك القضية الحيوية فى ذات الوقت .

ه - منهج الدراسة:

لما كانت الدراسة العلمية تقتضى إتباع منهج معين أو مناهج علمية بذاتها فإن الباحثة اعتمدت على المنهج الوصفى فى هذه الظاهرة باعتباره أكثر المناهج البحثية ملائمة لموضوع الدراسة، والمنهج التحليلى لتفسير أسباب الظاهرة وعوامل انتشارها.

وبسبب حداثة التنظيم القانوني لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين في مصر، لكي نصل إلى الأهداف المرجوة من البحث كان من الضرورى الاعتماد على المنهج التحليلي المُقارن، وكانت المقارنة بين بعض التشريعات، للوصول إلى ما يكون مناسباً لسد بعض الثغرات في القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦م.

و - مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة المفاهيم التالية:-

١- مفهوم الهجرة.

٢- مفهوم الهجرة غير المشروعة.
٣-مفهوم جريمة تهريب المهاجرين.

١- **مفهوم الهجرة:**

تعريف كلمة الهجرة بصفة عامة جاء في اللغة العربية من (الهَجْرُ) ضد الوصل ، والاسم (الهجْر) و(المُهاَجِرُ) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، و(التّهَاجُر) التقاطع[٢]ولقد ورد مصطلح الهجرة في القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى في سورة النساء :"**وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً**" [٣] وقال تعالى: " **قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا**"[٤].

كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئٍ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"[٥].

وتُعرف الهجرة في لسان العرب لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض[٦] التحرك تحت ظروف أساسية، ورئيسية تتيح للأفراد ، والجماعات تحقيق قدر من التوازن، أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية، والاجتماعية، والسيكولوجية، والثقافية، والسياسية، وغيرها، وباختصار فإنها عملية لإعادة التوازن الاجتماعي، والثقافي[٧].

ويوجد بين الهجرة وبعض المصطلحات فرق منها اللجوء السياسي، والنزوح، أما فيما يخص ارتباط مفهوم الهجرة باللجوء، فاللاجئ يُعرف بأنه ذلك الشخص الذي وقع تحت ضغط اضطره إلى ترك وطنه، وأصبح محتاجًا إلى رعاية الآخرين، فهو يشمل أي شخص ترك بلده حيث مولده إلى بلد آخر من أجل حمايته بسلطانها ، أما النزوح فهو انتقال داخلي[٨].

فللهجرة هدفٌ أو غرضٌ واضحُ ، ونعرفها بأنها انتقال للفرد، أو الجماعة من مكان إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة، لأي سبب من الأسباب سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[٩].

هذه هي الهجرة التي تكون محلاً للتنظيم، أما الهجرة التي تكون محلاً للتجريم فهي الهجرة غير الشرعية.

٢- **مفهوم الهجرة غير الشرعية:**

يُعد بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة ، بينما يعدها آخرون انتهاكًا للقانون بدون ضحايا ، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة ، وعدم الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي ، لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين، وطالبي حق اللجوء.

فهناك من يعرفهم بأنهم هم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة ، وذلك بدون الوثائق ، والتصاريح اللازمة ، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك

هؤلاء الذين يدخلون بدون تصاريح ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة ، أو بتصاريح دخول مؤقتة ، ولكنهم تجاوزوا مدتها. كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطرًا معينًا بطريقة غير شرعية ، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح ، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين ، أو الغرباء غير الشرعيين[١٠]فالهجرة غير الشرعية هي اجتياز الحدود بطريقة غير منصوص عليها قانونيًا[١١].

ويمكن وضع مفهوم إجرائى للهجرة الغير شرعية بأنها" الانتقال من دولة إلى دولة أخرى بغية الوصول إلى وضع أفضل سواء من الناحية الاقتصادية، أو السياسية،أو غير ذلك بطريقة مخالفة للنظم، والقوانين في هذا الشأن من قبل الدولة المهاجر منها، أو إليها.

٣- <u>مفهوم جريمة تهريب المهاجرين:</u>

عرف القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦م تهريب المهاجرين بأنه تدبير انتقال شخص أو أشخاص بطريقة غير مشروعة من دولة إلى أخرى من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أو معنوية لأي غرض آخر[١٢].

كما عرفت المادة الثالثة من البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشأن مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، تهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس من مواطنيها أو المقيمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[١٣].

وعلى ذلك فإن جريمة تهريب المهاجرين تشمل ثلاثة عناصر وهي:

١- تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما.

٢- أن يكون الدخول لدولة ليس المهاجر من مواطنيها أو المقيمين.

٣- أن يكون التدبير من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية.

وفي القانون الجزائري، عرفت المادة ٣٠٣ مكرر ٣٠ من قانون العقوبات "يعد تهريباً للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من الوطن لشخص أو عدد أشخاص من أجل الحصول، بصور مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أية منفعة أخري[١٤].

<u>ز: التوجه النظرى للدراسة:</u>

ترى الباحثة أن نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وهى تلخص الدوافع الأساسية للهجرة في الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، حيث يري" بوج "*BOGE* أن سمتي الطرد والجذب اللتين تميزان الموطن الأصلي للمهاجرين، أو البلدان التي يهاجرون إليها هي متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان لآخر ، وتتمثل عوامل الطرد الأولية في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، في حين تتجلي عوامل الطرد القوية في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، وقد تكون لظروف دينية أو سياسية وعرقية أو

اجتماعية مختلفة، كما يمكن أن تكون عوامل التزايد السكاني بوضوح في الدول الفقيرة التي تعاني من مشكلات تتمثل في العامل البنائي الآخر في الهوة المتسعة المتعلقة بمستوى الرفاهية بين أقطار الشمال والجنوب، أو الحرب كأحد عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها[١٥] .

ويخلق اختلال التوازن الاقتصادي وعدم العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة نوعاً من عدم التوازن بين أفراد المجتمع؛ مما يدفع الكثيرين للهجرة لمحاولة تحسين الظروف الحياتية وتحقيق الرفاهية، حيث تتمثل عوامل الدفع في كل ما يقيد الحريات وما يعيق تحقيق الرفاهية من خلال العائد المادي المناسب لحياة كريمة، كما أن هناك أيضاً عوامل تؤدي إلى زيادة الجذب للمهاجرين من خلال العولمة والتغيرات غير المسبوقة في العلم والمعرفة والتكنولوجيا خاصة الاتصالات والثروة الهائلة في وسائل المواصلات التي تساعد على زيادة عملية الهجرة [١٦] .

ثانياً: الدراسات السابقة:

ولقد تناولت الدراسة العديد من الدراسات العربية والأجنبية:

أ- **الدراسات العربية:**

١- دراسة :(**مروه سلامة إبراهيم، ٢٠١٦م**)[١٧]، بعنوان: " الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية" استهدفت الدراسة تحديد الدوافع الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وعلاقتهما بمعدلات الفقر والبطالة وقيمة العمل وانتشار ثقافة الاستهلاك بالتطبيق على قريتين بمحافظة الفيوم وتوصلت الدراسة إلى: أن العوامل الاقتصادية للهجرة في المجتمع المصري تتمثل في عدم توفير فرص عمل مناسبة وقلة الدخل بحيث لا يتناسب مع معدل إنفاق الأسرة ، والعوامل الاجتماعية في عدم وجود عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والعوامل السياسية والدينية في الثورات والحروب والفساد والمحسوبية والاضطهاد الديني والسياسي. والعوامل الثقافية في الكبت الثقافي والمعرفي وتقييد الحريات.

٢- دراسة :(**محمد بلعيد ميلاد الساحلي، ٢٠١٥م**)[١٨]، بعنوان: " الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبدأ سيادة الدولة" تهدف للكشف عن التحولات في سياسة الهجرة غير الشرعية ومدى التوازن بين حقوق المهاجرين غير الشرعيين وسيادة الدولة . وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن الدخول إلى إقليم دولة أجنبية بطريقة غير شرعية مهما كانت الأهداف لا يعفى المتسلل من الملاحقة والمحاسبة القانونية، وتُعد الهجرة غير الشرعية قانونية لأنها تستمد مشروعيتها من قواعد حقوق الإنسان ، وتوجد علاقة بين الهجرة غير الشرعية وسيادة الدولة في ظل المتغيرات الدولية التى تساعد وتحفز على الهجرة غير الشرعية.

٣- دراسة :(**محمد مصطفي محمد، ٢٠١٤م**)[١٩]، بعنوان: " تأثير الهجرة غير الشرعية على

القرية المصرية" تهدف إلى التعرف على صفات المهاجرين غير الشرعيين والكشف عن ظاهرة الاغتراب التي يتعرض لها الشباب والأبعاد الاقتصادية والسياسية المؤدية للهجرة غير الشرعية والكشف عن دور الوزارات ووسائل الإعلام في التصدي للهجرة غير الشرعية، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها: أن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية الرغبة في الحصول على فرصة عمل وتحسين ظروف المعيشة، وجاءت الهجرة السرية عن طريق السماسرة والسفر إلى الدول الأوربية عن طريق ليبيا، و ساهم تغير مستوي دخل المهاجرين غير الشرعيين بعد سفرهم للخارج في إقامة مشروعات بقريتهم.

٤- دراسة :(**طارق الشهاوى، ٢٠٠٩م**)[٢٠]، بعنوان: " الهجرة غير الشرعية- رؤية مستقبلية " تهدف إلى التعرف على أليات الهجرة غير الشرعية وطرق التهريب وهى(التهريب البرى- التهريب البحرى- التهريب الجوى).

٥- دراسة :(**ايمان الشريف، ٢٠٠٨م**)[٢١]، بعنوان: " السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية مؤشرات عامة " تهدف إلى التعرف على أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية والدوافع إليها، وقد تم إختيار قرية تاطون بمحافظة الفيوم بإعتبارها إحدى المحافظات التى شهدت أكبر نسبة من ضحايا الهجرة غير الشرعية، ومن أهم نتائج الدراسة أن (٩٩.١%) من المهاجرين هجرة غير شرعية هم من الشباب الذكور، أي أن هذه الظاهرة ذكورية بطبيعتها، و(٦١.٧%)من الشباب لمهاجر في الفئة العمرية (من ٢٠ سنة وأقل من٤٠ سنة) وبذلك تكون ظاهرة شبابية.

٦- دراسة :(**مركز دعم واتخاذ القرار، ٢٠٠٦م**)[٢٢]، بعنوان: " الهجرة المصرية إلى أوربا- الواقع والتحديات" توصلت الدراسة إلى إبرام اتفاقيات تنظيم الهجرة من مصر إلى الدول الأوروبية لتقليل الهجرة غير الشرعية من ناحية ولحماية حقوق المصريين المهاجرين في دول المهجر من ناحية أخرى، بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال تصدير العمالة للدول الأوروبية مع وضع القوانين المنظمة لهذه العملية والوقوف على التجاوزات التي تقوم بها شركات التوظيف بالخارج، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة إنشاء علاقة تبادلية مع دول شمال أفريقيا التي نجحت في الدخول إلى أوروبا بشكل جيد مثل المغرب وتونس.

ب-**الدراسات الأجنبية:**

١- دراسة :(**Rossom ،٢٠٠٨م**)[٢٣]، تهدف التعرف على الخطورة المترتبة على هجرة الشباب بصورة غير شرعية على المجتمع المهاجر إليه وعلى المواطنين القاطنين فيه وأوضحت نتائجها أن المهاجرين غير الشرعيين يمثلون خطورة على المواطنين

المقيمين لأنهم يساعدون على انتشار العنف والمخدرات مع إمكانية انضمامهم إلى جماعات يتم استخدامهم في أعمال آثمة.

٢- دراسة :(Janson، ٢٠٠٧م)[٢٤]، وهدفت للتعرف على الموقف تجاه المهاجرين غير الشرعيين وأكدت أنه يختلف باختلاف التركيبة السكانية، وأنه على المشرعين التعامل بحكمة مع هذه القضية لخطورتها والآثار السلبية المتعددة المترتبة عليها والتي قد تؤثر على المجتمع المحلي الذي هاجر منه المهاجر غير الشرعي، ولا يقتصر تأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع المهاجر منه بل تُشكل خطورة على المجتمع المهاجر إليه.

٣- دراسة :(Ratha ، ٢٠٠٧م)[٢٥]،طبقت على منطقة جنوب الصحراء الأفريقية وفي أمريكا اللاتينية وأكدت أن تحويلات المهاجرين قد خفضت من الفقر.. وتتمثل تحويلات المهاجرين في تدفقات مالية شأنها شأن التدفقات الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية واستثمارات المحفظة المالية.

٤- دراسة :(Howaida Roman ، ٢٠٠٦م)[٢٦]، تهدف الدراسة إلى تطوير سياسات الهجرة المصرية إلى دول الاتحاد الأوربى، حيث أكدت الدراسة ضرورة تشجيع الهجرة المنظمة للمصريين الراغبين في العمل أو الإقامة بالخارج ويكون ذلك من خلال فتح قنوات جديدة للهجرة الشرعية مع دول الاتحاد الأوروبي بما يساهم في الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية والتي تودي بحياة الكثير من الشباب المصري.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الراهنة :

تناولت الدراسات السابقة ما يلى:

١- الدوافع الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية.
٢- أليات الهجرة غير الشرعية ووسائلها.
٣- ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظاهرة الإغتراب.
٤- مدى التوازن بين المهاجرين غير الشرعيين وسيادة الدولة.
٥- المحاسبة القانونية للمهاجرين غير الشرعيين ومدى مشروعية هذه الهجرة.
٦- تأثير الهجرة غير الشرعية على تغير مستوى المهاجرين غير الشرعيين ومساهمتهم فى إقامة مشروعات تنموية بقراهم ومجتماعتهم وتأثير تحويلاتهم النقدية فى خفض معدلات الفقر.
٧- ضرورة حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين المصريين فى دول المهجر.
٨- تفعيل دور الاعلام فى مواجهة الهجرة غير الشرعية.
٩- ابرام معاهدات ثنائية للحد من الهجرة غير الشرعية.
١٠- مواجهة تجاوزات شركات التوظيف فى الخارج، وفتح قنوات شرعية لتنظيم الهجرة إلى أوربا.

١١- أثر الهجرة غير الشرعية فى تزايد معدلات العنف والجريمة فى دول المهجر.

وتحاول الدراسة الراهنة سد بعض الثغرات التى شابت بعض هذه الدراسات بالتأكيد على الدراسة الأمبريقية لرصد السمات السوسيولوجية والسيكولوجية لقطاع المهاجرين غير الشرعيين، وتحليل ما ورد فى القواعد القانونية المصرية للحد من هذه الظاهرة ومدى فاعليتها وتشديد وتغليظ العقوبات التى تتناول القوى المنظمة لهذه الظاهرة والمتورطين فيها والأثر القانونى للهجرة غير الشرعية وتأثيراتها السلبية على الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين.

ثالثاً: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية[٢٧]:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب ومرت بالمراحل التالية:

أ - المرحلة الأولي (قبل ١٩٨٥م):

كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة لمزيد من العمالة القادمة من الجنوب فى وقت ظلت فيه متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب إليها ، ميز هذه المرحلة تمكن المهاجر الجنوبي من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال ، وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر مما حفز المهاجرين" القادمين " للالتحاق بنظرائهم، واستفاد الكثير منهم من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

ب - المرحلة الثانية (١٩٨٥- ١٩٩٥م):

تميزت ببداية التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وإغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب حينذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين ، ففي١٩ يونيو ١٩٩٥م مع " اتفاقية شنغن " بين فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا التى سمحت بحرية تنقل الأشخاص المنتمين لأوربا ، وبانضمام أسبانيا والبرتغال اتخذت قضية الهجرة أبعاداً غير متوقعة بعد فرض سلطات مدريد مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، لمنح مواطنيها مزيداً من الاندماج في الاتحاد الأوروبي ، وهنا تبرز مفارقة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في ١٩٩٠م لـ " حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم " والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في ١٩٩٨م . حيث لم تحظ هذه الاتفاقية بقبول أي دولة أوروبية مما يفسر رغبتها في التعامل مع هذه الظاهرة من منظور جديد ولو على حساب الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

جـ - المرحلة الثالثة (١٩٩٥م- إلى الآن):

أخذت هذه المرحلة طابعاً أمنيا صارماً بتنفيذ مقررات" القانون الجديد للهجرة" والذي تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع

العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

رابعاً: أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها منها[٢٨]:

١- الدوافع الاقتصادية: وهى من أهم الأسباب التى تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون التفكير فى أى مخاطر أو مخالفات قانونية، وذلك بسبب البطالة وانخفاض الأجور وتدنى مستوى المعيشة فى بلادهم، وتزداد المشكلة تعقيدا بسبب إرتفاع معدلات الفقر فى الدول الفقيرة.

٢- الدوافع الاجتماعية: ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا وثيقاً، فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعى بسبب البطالة والفقر، فيندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطر إلى الحد الذين يقبلون فيه أى عمل مهما كان تافهاً سعياً وراء تحقيق الأحلام الذاتية.

٣- الدوافع السياسية: تؤدى الصراعات السياسية إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديموقراطية، والتى يشيع فيها الهدوء والسلام، لكن الحروب الدولية والحروب الأهلية تأتي على رأس قائمة الدوافع السياسية التي تؤدي إلي الهجرة إلى أي بلد آخر حيث الأمن والاستقرار ، فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين الفارين من جحيم الحروب بطريقة مشروعة ، فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير المشروعة مهما كانت العواقب.

خامساً: الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن الهجرة الغير شرعية :

للهجرة غير الشرعية كثير من الآثار على البلدان المصدرة أو البلدان المستقبلة وبلدان العبور، فتلك الأطراف الثلاثة شركاء في فوائد وسلبيات هذه الهجرة، على الرغم من أن الفوائد والسلبيات لاتتوزع بالتساوي، خصوصاً بين دول التصدير ودول الاستقبال[٢٩].

أ - **الآثار السلبية :**

تُعد قوارب الموت الجانب المأساوي للهجرة غير الشرعية من خلال تسلل المهاجر بالتعاون مع سماسرة الهجرة بمقابل مبلغ من المال على قوارب بالية ومن أهم تلك الآثار :

١ - خسارة المبالغ المالية التي يأخذها الوسيط والتي لا تقل عن ثلاثة ألف جنيه لتسهيل عملية الهروب[٣٠] .

٢ - غرق المتسلل نتيجة ركوب قوارب بالية صغيرة بأعداد أكبر من حجمها.

٣ - الترجيل وما يترتب عليه من آثار معنوية للفرد وتكلفة مادية [٣١] .

٤ - تفكك الأسرة المصرية لكون المهاجر غير الشرعي في الغالب هو رب الأسرة والعائل الأساسي لها أو أحد أبنائها حيث أن الأسرة هي الوعاء الأساسي الذي تنمو فيه القيم المتصلة بعملية التنشئة بأنواعها المختلفة كالأمانة والصدق والوفاء .

٥ - تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تدمير جزئي للثروة البشرية بفقدانهم أثناء الرحلة

وما يصاحب المهاجرين من مصاعب اجتماعية تضعف من انتاجيتهم، كذلك معدلات الانفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع القدرة الاقتصادية لهؤلاء المهاجرين، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية في المجتمع لإصابة اقتصاد البلاد بعدوي الأنماط الاستهلاكية [٣٢].

٦ - تهديد حياة المهاجرين بصورة غير شرعية واستغلالهم بشكل غير مشروع في سوق العمل السوداء.

٧ - الانتقاص من سيادة الدولة وتهديد الأمن العام وزيادة مشاعر العداء للأجانب.

٨ - لا يوجد مستحقات تأمينية للمهاجر غير الشرعي[٣٣] .

٩ - عدم فعالية الضوابط الاجتماعية الضرورية لتوجيه سلوكه ، وبقدر ما يكون التكيف صعباً بالنسبة للمهاجر مع حياته الجديدة يكون امتصاص المجتمع لسلوك المهاجر على نفس الدرجة من الصعوبة [٣٤] .

١٠ - عجز في العمالة الفنية المدربة حيث أدي خروج العمالة بصورة غير شرعية لحدوث نقص شديد في العمالة الداخلية.

١١ - التنازلات الوظيفية حيث يقوم العاملون بحثاً عن العمل بقبول أعمال لا تتفق مع خبراتهم وتخصصاتهم وقبول أجور أدني من الأجور التي تدفعها هذه الدول لغيرهم.

١٢ - توجيه مدخرات العاملين بصورة غير شرعية في الخارج إلى المضاربة على الأرض والعقارات[٣٥].

١٣ - عدم تحويل مدخراتهم عن طريق البنوك القومية للاستفادة من فرق السعر مما يحرم الاقتصاد المصري من فرصة استخدامها في خطط التنمية[٣٦] .

١٤ - التفكك الاجتماعي ومشكلات عدم التوافق والصراع والاغتراب المرتبطة بالهجرة، علاوة على العلاقة بين الهجرة الخارجية، والجريمة في بلد الاستقبال .

١٥ - تعد مشكلة الامتزاج أو اللاتجانس الثقافي والاجتماعي واللغوي في بعض المجتمعات هي المردود الأول للهجرة، إذ كلما كان المجتمع أكثر استقبالاً لتيارات الهجرة الوافدة إليه كلما تنوعت الأصول العرقية ليواجه بمشكلة اختلاطها أو امتزاجها، وكلما تفككت ثقافته الأصلية لتعدد الثقافات الفرعية، وتباين انسياق القيم أو تصارعها في بعض الأحيان واختلاف اللغات واللهجات، الأمر الذي يؤدي إلي تفكك إن لم يكن ضياع التكامل الثقافي للمجتمع [٣٧] .

١٦ - الإساءة لسمعة وكرامة مصر مما دفع بعض دول حوض البحر الأبيض إلى التلويح بإدراج اسم مصر على قائمة الدول غير المتعاونة في مجال منع ومكافحة الاتجار بالمهاجرين غير الشرعيين.

١٧ – زعزعـــة الأمـــن القـــومي المصـــري فالمهـاجر غيـر الشـرعي يكـون فريسـة لشـبكات الجاسوسـية والمتـآمرين علـى الوطن وسماسرة المتاجرة بالبشر والأوهام [٣٨] .

١٨ – التـأثير فـي تركيـب السـكان النـوعى فمعظـم المهـاجرين مـن الـذكور كـان مـن الطبيعـي أن تزيـد نسـبتهم فـى الـدول المسـتقبلة وتـنخفض فـي الـبلاد المرسـلة للمهـاجرين إذا كانـت الهجـرة مـن فئـة عمريـة محـدودة فـي الهـرم السـكاني دون فئات أخرى [٣٩] .

١٩ – الإخـلال بآليـات سـوق العمـل وخلـق حالـة مـن عـدم التـوازن بـين العـرض والطلـب نتيجـة لكثـرة العمالـة المتسـللة للدولة وعدم القدرة على السيطرة عليها.

٢٠ – انتشـــار العمالـــة العشـــوائية غيـــر الضـــرورية وذات الإنتاجيـــة المنخفضـــة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل أجور أقل وشروطاً للعمل أكثر قسوة.

٢١ – الضـــغط علـــى المرافـــق العامـــة والأساسية.

٢٢ – يزاحم هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الأيدي العاملـة فـي الدولـة المستقبلة لهـم خاصـة فـي شـركات القطـاع العـام لتـدني أجورهم فينعكس ذلك بدوره على العمالة في الدولة المضيفة مما ينتج عنه انتشار البطالـة ومـا يتتبعهـا مـن زيـادة معـدلات السرقة والنهب والعنف[٤٠].

٢٣ – تآكـل الرقعـة الزراعيـة وازديـاد أسـعار الأرض الزراعية .

٢٤ – ازداد دافـع الغيـرة عنـد الشـباب والأسـر مـن التفـاوت الطبقـي بـين الشـباب العائـد مـن الهجـرة بعـد تجربـة ناجحـة، وعـاد محمـلاً بـاليورو وأخـذ يشـيد أفخـم المنـازل ويقتنـي أحـدث الموبيلات والسيارات مما أدي إلـى المزيـد مـن التطلـع للسـفر حتـى إذا وجد به مخاطر.

٢٥ – زيـادة معـدلات العنـف فـي المجتمـع نتيجـة تولـد المشـاعر العدوانيـة والكراهيـة والحقد الطبقي لطبقات المجتمع الأعلى.

٢٦ – التمرد على المجتمع وضعف الانتماء والولاء لدى الشباب [٤١] .

٢٧ – زيـادة معـدلات التضـخم فـي دولـة المهاجر الأصلية، حيث يتم انفاق معظم التحويلات منه على الاستهلاك التفاخري والذي لا يعود بالنفع على التنمية أو على المشروعات الانتاجية[٤٢].

ب – <u>الآثـار الإيجابيـة الناتجـة عـن الهجـرة الغير شرعية :</u>

– **تســتفيد الــدول المصــدرة للهجــرة غيــر الشـــرعية مـــن خـــلال** التحـويلات الماليـة للمهـاجرين، واسـهاماتها فـي عمليـة التنميـة الاقتصـادية وتحسـين المسـتويات المعيشـية، لكثير من الأسر في هذه البلدان [٤٣]. فهناك اتفـاق علـى أن العلاقـة بـين الهجـرة والتنميـة

الاقتصادية والاجتماعية ليست علاقة بسيطة أو تسير في اتجاه واحد فالعلاقة بين الهجرة والتنمية علاقة في اتجاهين(٤٤). كونها متغيراً مستقلاً يؤثر في عملية التنمية في كل من الدول المرسلة والمستقبلة للهجرة (٤٥) ، علاوة على امتصاص جزء من البطالة في مصر وتوظيف قوي العمل الزائدة ، والتحسين في موازين المدفوعات ، واكتساب مهن وحرف وتقنيات جديدة من خبرة العمل بالخارج مع إمكانية تفعيل المشاريع بالمشاركة الخارجية.

- **على صعيد الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية :**

على الرغم من أهمية دور العمالة المهاجرة في الدفع بعجلة التنمية في هذه البلدان، إلا أن البلدان المستقبلة لا تعترف بهذا الدور في خطابها العام ولا تقدم للمهاجرين المزايا نفسها التي تقدمها للمواطنين من أبنائها، كما لا تسعى لدمج هؤلاء المهاجرين فى المجتمع(٤٦) ، ومع هذا هناك أسباباً تؤدى إلى حاجة هذه البلدان إلى الهجرة لسد النقص في الوظائف التي يرفض أبناء هذه الدول العمل بها وارتفاع نسبة الشيخوخة في البلدان المتقدمة، خصوصاً في القارة الأوروبية، مما يهدد وتيرة النمو الاقتصادي، ويُنذر بمأزق ديموغرافي في أوروبا، فتشير الأرقام إلى أن ثلُث سكانها سيتجاوز سن الخمسين عاماً بحلول عام ٢٠١٥م، وأن هذا يعنى حاجة أوروبا إلى مهاجرين؛ لتعويض هذا النقص، كما يعزز هذا التراجع معدلات النمو السكاني في معظم الدول المتقدمة، حيث تشير الأرقام إلى أن ألمانيا وغيرها من دول أوروبا لن تضع سياسة واضحة لجذب المهاجرين على غرار كندا ، وتكون الهجرة الأجنبية حتمية لإنقاذ قارة أوروبا وسد حاجتها من الأيدي العاملة، وعلى أوروبا أن تستقبل على الأقل ١٥٩ مليون مهاجر حتى عام ٢٠٢٥م، لتعويض هذا الخلل(٤٧)، كما يفتح العديد من المهاجرين غير الشرعيين حسابات في بنوك تلك الدول مما يعود بالنفع على اقتصادها.

سادساً: المواجهة القانونية للهجرة غير الشرعية فى مصر:

١- تكثيف التحريات وتجنيد المصادر السرية لضبط العناصر النشطة في مجال تزوير المستندات والتأشيرات وجوازات السفر.

٢- التنسيق مع قنصليات بعض الدول الأجنبية العاملة في البلاد في فحص ما يتقدم إليهم من مستندات مزورة بمعرفة راغبي السفر لتحديد مصدر التزوير واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة فيه.

٣- تشديد الحراسة وإنفاذ القانون على الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية على الحدود، وبناء معسكرات احتجاز للمهاجرين على السواحل حتى يتم البت فى أمرهم إما بالعودة إلى بلدانهم أو السماح لهم بالعبور.

٤- تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة، وبما يخدم

الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ ومن خلال أليات تعاون فنى وأمنى وقضائى وتشريعى وفى إطار الإحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

٥- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الإتحاد الأوربى والسعى للوصول إلى أفضل الأطر التى تسهم فى إستقرار أسواق العمل والهجرة فى الدول الأوربية، وتوقيع إتفاقيات ثنائية مع الدول الأوربية لتنظيم الهجرة الشرعية بعيداً عن السماسرة والوسطاء الذين كانوا يقدمون عقود عمل وهمية للعمال دون أى ضمانات لحقوقهم.

٦- لا يمكن أن توقف الاجراءات الأمنية والقانونية وحدها تيارات الهجرة غير الشرعية ولهذا يجب التركيز على مشروعات التعاون الدولى بين الدول الغنية والفقيرة لدعم برامج ومشروعات التنمية للحد من البطالة ومعدلات الفقر لتخفيف منابع الهجرة غير الشرعية مع الوضع فى الإعتبار أن التشريع المصرى وحده لا يستطيع منع الهجرة غير الشرعية وأن تشديد أو تغليظ العقوبة التى يمنعها وبالتالى كان من الضرورى وضع إستراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الظاهرة المجتمعية الخطيرة.

٧- إعادة النظر فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩م المُعدل في شأن جوازات السفر ، والذي نص على أنه لا يجوز لمصري مغادرة البلاد أو العودة إليها إلا إذا كان حاملاً لجواز سفر ، ومن الأماكن المخصصة لذلك وبتأشيرة على جواز سفره ويعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً.

٨- وإعادة النظر فى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠م في شأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في مصر ، نص على ألا يجوز دخول مصر والخروج منها إلا لمن يحصل على جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطات بلده المختصة أو أية سلطة أخرى معترف بها أو وزارة الداخلية وان يكون مؤشراً عليها من القنصلية المصرية، وأنه على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال ثلاثة أيام من دخوله أراضي مصر إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي يكون فيها، وعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أبدى أمام السلطات المختصة أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل دخوله مصر أو الإقامة بها أو دخول غيره أو إقامته فيها.

٩- قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٦٩م بإنشاء لجنة الهجرة والعمل بالخارج تختص بكل ما يتعلق بشئون

الهجرة ووضع سياسة موحدة ومخططة تضمن تغطية احتياجات العمالة وإعداد العمالة للمهن المطلوبة في الخارج.

١٠- القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣م بشأن الهجرة ورعاية المصريين بالخارج الذى ينص على حق المصريين فرادى وجماعات في الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى الخارج مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية وإلزام الدولة بمراعاة المصريين في الخارج والعمل بكافة الوسائل على تدعيم صلاتهم بمصر ، على أن تتولى وزارة شئون الهجرة رعاية المصريين بالخارج وتخطيط وتنظيم وتنفيذ سياسة هجرة المصريين بالخارج وجعل أموالهم تتمتع بذات المزايا التي يتمتع بها رأس المال الأجنبي الذي يعمل في مجال الاستثمار.

١١- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م الذى نصت المادة ٧ منه على أن تكون مزاولة عمليات إلحاق المصريين بالخارج عن طريق وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع وزارة الخارجية ، ويحظر تقاضي أي مقابل من العامل نظير إلحاقه بالعمل.

١٢- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٩٩ لسنة ٢٠٠٤م بتشكيل اللجنة العليا للهجرة برئاسة وزير القوى العاملة والهجرة تتولى مباشرة اختصاصاتها في شأن تدريب المهاجرين في مجال الزراعة والصناعة.

١٣- إبرام إتفاقية نوفمبر ٢٠٠٥م بين مصر وإيطاليا التى تنص على منح السلطات المصرية فترة كافية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالى كافة تكاليف عملية إعادة التوطين وبالفعل قام الجانب الإيطالى بتوفيق أوضاع المصريين المقيمين بشكل غير شرعى فى إيطاليا عام ٢٠٠٦م، كما نصت هذه الإتفاقية على توفير روما حصة سنوية فى سوق العمل تبلغ ٧٠٠٠ تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية علاوة على تأهيل وتدريب العمالة المصرية بتنظيم دورات تدريبية بواسطة معهد(دون بوسكو).

١٤- سن القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦م الذى نصت المادة رقم (٥) على أن "يعاقب بالسجن كل من أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضما إليها"، والمادة (٦) من القانون على أن "يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر، كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو تورط في ذلك، وتكون العقوبة السجن

المشدد وغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو غرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر في أي من الحالات الآتية:

- إذا كان الجاني قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضما إليها.
- إذا كانت الجريمة ذات طابع عبر وطني.
- إذا تعدد الجناة، أو إذا ارتكب الجريمة شخص يحمل سلاحاً.
- إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة وارتكب الجريمة باستغلال الوظيفة أو الخدمة العامة.
- إذا كان من شأن الجريمة تهديد حياة أو تعريض صحة من يجري تهريبهم من المهاجرين أو تعريض صحتهم للخطر، أو تمثل معاملة غير إنسانية أو مهنية.
- إذا كان المهاجر المهرب امرأة أو طفلاً أو من عديمي الأهلية أو من ذوي الإعاقة.
- إذا اسُتخدم في ارتكاب الجريمة وثيقة سفر أو هوية مزورة، أو إذا اسُتخدمت وثيقة سفر أو هوية من غير صاحبها الشرعي.
- إذا استخدم في ارتكاب الجريمة سفينة بالمخالفة للغرض المخصص لها أو لخطوط السير المقررة.
- إذا عاد الجاني لارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

١٥- ونصت المادة (٧) من ذات القانون على أن "تكون عقوبة السجن المؤبد وغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو غرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر، إذا ارتكبت أي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة، **في أحد الحالات الآتية:**

- إذا ارتُكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة.
- إذا ارتُكبت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن.
- إذا نتج عن الجريمة وفاة المهاجر المهرَّب أو إصابته بعاهة مستديمة أو بمرض لا يرجى الشفاء منه.
- إذا استخدم الجاني عقاقير أو أدوية أو أسلحة القوة أو العنف أو التهديد بهم في ارتكاب الجريمة.
- إذا كان عدد المهاجرين المهرَّبين يزيد على عشرين شخصاً، أو أقل من ذلك متى كان بينهم نساء أو أطفال أو عديمي أهلية أو ذوي إعاقة.
- إذا قام الجاني بالاستيلاء على وثيقة سفر أو هوية المهاجر المهُرب أو إتلافها.
- إذا استخدم الجاني القوة أو الأسلحة لمقاومة السلطات.

- إذا استخدم الجاني الأطفال في ارتكاب الجريمة.
- إذا عاد الجاني لارتكاب الجريمة بإحدى الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة رقم (٦).

ويُعتقد أن الحكمة من تشديد العقوبة في حالة استخدام الجاني عقاقير أو أدوية أو أسلحة القوة أو العنف أو التهديد، أى أن حمل السلاح أو استخدام عقاقير قوية دلالة واضحة على خطورة الفاعل وعزيمته على ارتكاب الجريمة واستعداده للاعتداء على النفس والصحة عند الاقتضاء، ومن الضرورى حذف المادة(٥) من القانون، باعتبار تلك الحالة من الظروف المشددة.

١٦- تُعد مصر من الدول المُصدرة للعمالة المهاجرة ، حيث يُقدر عدد المهاجرين المصريين إلى الخارج ما بين ٣ – ٥ مليون مصري ، ويمثل المصريين هدفاً ضمن أهداف المجموعات المستهدفة من قبل جماعات المهربين داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها[٤٨].

بدأ التدوين الرسمي للهجرة غير الشرعية فى مصر فى عام٢٠٠١م عندما بدأت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة فى رصد الشباب المرحل جراء الهجرة غير الشرعية، ففى هذا العام تم القبض على ٦٤٩ شاباً، ثم ازداد هذا العدد تدريجيا، وتتمثل أبرز الدول التي تم ترحيل الشباب المصري منها في ليبيا، ايطاليا، مالطا، واليونان.

ظلت إيطاليا ومالطا واليونان تمثل وجهات الهجرة غير الشرعية المفضلة للشباب المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١٣م، وقد احتلت مصر الترتيب السابع بين أعلى عشرة جنسيات للمهاجرين المهربين عن طريق البحر إلى إيطاليا خلال الفترة ٢٠١٢ م– ٢٠١٥م، وفي عام ٢٠١٤م، احتلت الترتيب ١١ بين أعلى الدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين لليونان، والترتيب العاشر بالنسبة لمالطا[٤٩].

سابعاً: الدراسة الميدانية ونتائجها:

أ- أدوات الدراسة الميدانية:

اعتمدت الباحثة على دراسة الحالة بتصميم استمارة دليل المقابلة التى استخدمتها فى إجراء المقابلات مع أفراد العينة ، وتم تنفيذ الدراسة الميدانية خلال شهور مارس وأبريل ومايو ٢٠١٨م.

ومزجت الباحثة بين تحليل مضمون اللقاءات التى نظمتها مع أفراد العينة والتحليل الإحصائى من خلال التكرارات والنسب المئوية فى تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

ب-الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

١- التحليل الإحصائى للبيانات وفقا لنوعيتها.

٢- تحليل مضمون اللقاءات التى نظمتها مع أفراد العينة والتحليل الإحصائى من خلال التكرارات والنسب المئوية.

ج- مجالات الدراسة:

١- **المجال الجغرافى:** تتمثل عينة الدراسة من المحافظات الأربع (كفرالشيخ والبحيرة والدقهلية والغربية) وأنتمى كل أفراد العينة للريف.

٢- **المجال البشرى:** بلغ حجم العينة ٢٠ مفردة.

٣- **المجال الزمنى:**تم تنفيذ الدراسة الميدانية خلال شهور هى مارس وابريل ومايو ٢٠١٨م.

د- عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية ، وبلغ حجم العينة ٢٠ مفردة ، منهم ٤ بنسبة ٢٠٪ تم إنقاذهم أثناء عملية الهجرة غير الشرعية فى عرض البحر المتوسط ، و٥ بنسبة ٢٥٪ اكتشفت الجهات الأمنية محاولتهم قبل تنفيذها وتم إحباطها ، و٨ بنسبة ٤٠٪ تعرضوا لعملية نصب وقدموا بلاغات للجهات المسئولة ضد المتورطين فى ذلك ، بينما نجح ثلاثة أفراد من عينة الدراسة فى هجرتهم غير الشرعية وعملوا فى إيطاليا لمدد متفاوتة والتقت بهم الباحثة بعد عودتهم على أرض الوطن .

هـ- نتائج الدراسة الميدانية: وقد خرجت نتائج الدراسة الميدانية كما يلى:

أولاً: الخصائص العامة لعينة البحث:

يتناول هذا المحور خصائص عينة البحث من خلال :

١- المحافظات. ٤- المستوى التعليمى.

٢- الحالة الاجتماعية. ٥- المهنة.

٣- الفئة العمرية.

جدول رقم (١)

يوضح توزيع عينة البحث حسب محافظة كل منهم

م	المحافظة	العدد	٪
١	محافظة الغربية	٢	١٠٪
٢	محافظة الدقهلية	٣	١٥٪
٣	محافظة البحيرة	٦	٣٠٪
٤	محافظة كفر الشيخ	٩	٤٥٪
المجموع		٢٠	١٠٠٪

توزعت عينة البحث على المحافظات الأربع كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية والغربية أنتمى كل أفراد العينة للريف ، وقدمت الجهات الأمنية فى تلك المحافظات المساعدة للباحثة وسهلت لها لقاء أفراد العينة فى مقار اقامتهم، ويمكن تفسير تركيز عينة الدراسة فى هذه المحافظات لأنها من المحافظات الساحلية المطلة على البحر المتوسط بوابة إنطلاق أفواج الهجرة غير الشرعية إلى جنوب أوربا وجزر البحر المتوسط.

ويمكن تحديد **خصائص عينة البحث** من خلال تحليل الجداول التالية :

جدول رقم (٢)

يوضح الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة

م	الحالة الاجتماعية	العدد	٪
١	أعزب	٨	٤٠٪
٢	مطلق	–	–
٣	أرمل	–	–
٤	متزوج	١٢	٦٠٪
الإجمالى		٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٣)

يوضح الفئات العمرية لعينة الدراسة

م	الفئة العمرية	العدد	٪
١	من ١٥ إلى ٢٥ عاماً	١٠	٥٠٪
٢	من ٢٦ عاماً إلى ٣٠ عاماً	٦	٣٠٪
٣	من ٣١ عاماً إلى ٤٠ عاماً	٤	٢٠٪
الإجمالى		٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٤)

يوضح المستوى التعليمى لعينة الدراسة

م	المؤهل	العدد	٪
١	بدون مؤهل	٦	٣٠٪
٢	مؤهل متوسط	٨	٤٠٪
٣	مؤهل فوق المتوسط	٣	١٥٪
٤	مؤهل عالى	٣	١٥٪
الإجمالى		٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٥)

يوضح مهنة عينة الدراسة

م	المهنة	العدد	٪
١	بدون عمل	٢	١٠٪
٢	حرفى	٦	٣٠٪
٣	عامل يومية	١٠	٥٠٪
٤	موظف حكومى	٢	١٠٪
الإجمالى		٢٠	١٠٠٪

يتضح من الجداول أرقام (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الخصائص العامة لعينة البحث التى تدور حول :

١- يشكل المتزوجون غالبية العينة بتكرار ١٢ بنسبة ٦٠٪ يليهم غير المتزوجين بتكرار ٨ بنسبة ٤٠٪ .

٢- تتميز العينة بالشباب الذين يتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٠ عاماً .

٣- تأتى غالبية العينة من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بتكرار ١١ بنسبة ٥٥٪ وتتوزع بقية العينة بين مؤهل عالى ١٥٪ ، وبدون مؤهل ٣٠٪ .

٤- يعمل ٥٠٪ من العينة كعمال يومية و٣٠٪ حرفيون و١٠٪ بدون عمل ومثلهم موظفون بدوائر الحكومة .

ويتضح من هذه البيانات الخصائص العامة لعينة البحث أن مجتمع البحث شاب سواء غير المتزوجين أو المتزوجين حديثاً الباحثين إما عن مصدر لبناء حياتهم أو استكمالها أو تحسين أحوالهم المعيشية، كما جمعت العينة بين كافة المؤهلات حتى العليا منها ويفسر ذلك تلك البطالة التى تضرب بأطنابها فى أعماق المجتمع المصرى.

ثانياً: تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

تجمعت العوامل التى تدفع نحو ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى :

أ - الدوافع الاقتصادية .

ب - الدوافع الاجتماعية .

جـ - الدوافع الفكرية .

د - الدوافع السياسية والأمنية .

هـ- الدوافع القانونية.

أ – **الدوافع الاقتصادية :**

جدول رقم (٦)

يوضح الأسباب الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	ارتفاع الأسعار	١٥	٢٢.٧٣٪
٢	تطبيق سياسات رأسمالية	٢	٣.٠٣٪
٣	الإلغاء التدريجى للدعم	٦	٩.٠٩٪
٤	البطالة	١٦	٢٤.٢٤٪
٥	الفقر	١٧	٢٥.٧٦٪
٦	البحث عن شقة للزوجية	١٠	١٥.١٥٪
	الإجمالى	٦٦	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق من واقع دراسة الحالة أن الفقر يأتى على رأس هذه العوامل بتكرار ١٧ بنسبة ٢٥.٧٦٪ مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك وقوف الفقر وراء معظم الأمراض الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع ، فالحاجة إلى الأموال لسد حاجات الحياة الملحة والأساسية المتزايدة كانت سبباً فى اتجاه الشباب للبحث عن مصدر لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية خاصة بعد لجوء أسر الشباب إلى الاستدانة مع عدم القدرة على سداد هذه الديون التى تراكمت تدريجياً وأصبحت هماً وكرباً شديداً يواجه الأسر المصرية ، وهكذا أصبح الفقر والديون وجهان لعملة واحدة (موت وخراب ديار) ، خاصة عندما يرى هؤلاء الشباب أقرانهم العاملين فى الخارج وهم عائدون محملون بالهدايا والأموال .

جاء فى المركز الثانى ظاهرة البطالة بتكرار ١٦ بنسبة ٢٤.٢٤٪ والتى تتمثل فى الانقباض الاقتصادى الذى يشهده سوق العمل فى مصر وتراجع الاستثمارات فى مجال التشغيل والتوظيف لاستيعاب البطالة العالية للغاية فى ظل تصاعد عدد الخريجين من كافة المؤسسات التعليمية سواء المعاهد أو الجامعات أو الدبلومات الفنية فأصبح العثور على فرصة عمل من الأحلام بعيدة المنال والمستحيلة (البلد دى مفيش فيها شغل خالص) ، (الوظائف موجودة لأصحاب الوسايط ، واللى لهم ظهر ، وإحنا ما لناشى ضهر ، ما لناش إلا ربنا) . وبالتالى يبهر بريق الشاطئ الأوروبى المواجه لمصر أنظار الشباب المتعطل الفقير الذين لا يوجد أمامهم إلا البحث عن فرصة عمل فى إيطاليا وغيرها ، حتى ولو كان الأمر لا يمثل إلا سراباً (مش ها نخسر حاجة) .

ويأتى ارتفاع الأسعار فى المرتبة الثالثة بتكرار ١٥ بنسبة ٢٢.٧٣٪ تلك الظاهرة التى تتصاعد حدتها فى ظل الفقر والبطالة حيث التهبت الأسعار فى الأسواق بصورة غير منطقية خاصة السلع الأساسية مع ملاحظة أن قائمتها قد اتسعت فلم تعد تقتصر فقط على الأرز والزيت والسكر ورغيف الخبز تلك السلع التى مازالت الدولة تتعامل على أنها هى السلع الضرورية فقط ، فقد أصبح طبق الفول المدمس وطبق الكشرى من السلع الأكثر ضرورة (يا هانم

سعر كيلو العدس وصل أربعين جنيه) ، (الدنيا ولعت) ، (بياع الفول عاد بيعد فولة فولة)، (العيشة بأت حمضانة قوى) ، ووصل الأمر إلى إضافة بعض الأدوات الكهربائية إلى السلع الضرورية خاصة البوتاجاز والدش (السطح ها يقع من كتر الأطباق بتاعة الدش الموجودة عليه)، هؤلاء الشباب الفقراء المتعطلون يعانون من الفقر والبطالة مع استمرار عجزهم عن شراء السلع الضرورية لبقائهم أحياء ، ولم يتوقف طوفان الأسعار على السلع بل امتد إلى أسعار الدواء التى فاقت حدود التحمل ، حتى أن الطبقة المتوسطة أصبحت تعانى الأمرين مما يزيد من معاناة الفقراء خاصة بعد أن أصبح المرض ملازماً للفقراء .

وجاء فى المركز الرابع البحث عن شقة بتكرار ١٠ بنسبة ١٥.١٥٪ وذلك لإتمام زواج الشباب وصعوبة هذه المسألة فى ظل الأسعار الفلكية للشقق السكنية مما يؤدى إلى تأخير سن الزواج ، علاوة على الرغبة فى تحسين حالة محل الإقامة غير المناسب سواءً للأسر أو للشباب المتزوج حديثاً مما يجعل حلم الحصول على شقة دافعاً للمغامرة غير المحسوبة وغير مضمونة العواقب بالهجرة إلى الخارج لتوفير الأموال اللازمة لشراء شقة أو تحسين محل الإقامة حتى ولو كان ذلك بطريقة غير شرعية (مطرح مناسب يلمنا) .

ويحتل المركز الخامس الإلغاء التدريجى للدعم بتكرار ٦ بنسبة ٩.٠٩٪ ذلك الإلغاء الذى تجد الدولة نفسها مضطرة إليه فى مواجهة العجز المتزايد فى الموازنة العامة ولم يبق إلا رغيف الخبز ، ولعل إلغاء الدعم الجزئى للطاقة والمحروقات يلقى بظلاله على أسعار كافة السلع والخدمات (ناقص العيش) ، بل أن زيادة الدعم المخصص للفرد والتى بلغت ثلاثة جنيهات ثم استهلاكها فى بند واحد فقط وهو رفع سعر سكر التموين (الحكومة بتدى باليمين وتأخد بالشمال) مما يمثل ضغطاً شديداً على الفقراء فى ظل ارتفاع الأسعار .

ويحتل المركز الأخير فى العوامل الاقتصادية متغير لجوء الدولة إلى تطبيق سياسات وممارسات رأسمالية بتكرار ٢ بنسبة ٣.٠٣٪ مما يقوى سياسة الاحتكار والمنافسة التى تؤدى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ارتفاع الأسعار (البلد سبتنا صيدة للجشعين) .

ب - **الدوافع الاجتماعية:**

جدول رقم (٧)

يوضح الأسباب الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	الخلافات العائلية	١١	٢١.١٥٪
٢	ظاهرة العنوسة	١٢	٢٣.٠٨٪
٣	الإدمان	٣	٥.٧٧٪
٤	الإسراف والمظهرية	٦	١١.٥٤٪
٥	زيادة أعباء الزواج	١٥	٢٨.٨٥٪
٦	غياب القدوة	٥	٩.٦١٪
	الإجمالى	٥٢	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٧) الأسباب الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من واقع دراسة الحالة ، ويأتى على قمة هذه الأسباب

زيادة أعباء الزواج بتكرار ١٥ بنسبة ٢٨.٨٥٪ من خلال ارتفاع تكاليف الزواج والمغالاة فى مؤخر الصداق وأسعار الشبكة فى ظل الارتفاع الجنونى لأسعار الذهب ، وزيادة قيمة المهر وتأثيث عش الزوجية بمنقولات لا ضرورة لها علاوة على الحفلات المكلفة التى ترتبط بالزواج بتنظيم حفلة للخطوبة وأخرى للزواج وعقد القرآن.

وتحتل ظاهرة العنوسة المركز الثانى بتكرار ١٢ بنسبة ٢٣.٠٨٪ والتى أدت إلى تأخر سن الزواج للجنسين وما يترتب على ذلك من مشاكل معقدة ومتنوعة خاصة وأن معظم أفراد عينة دراسة الحالة مقبلين على الزواج وتأخر بهم سن الزواج حتى أخذ أهالى الفتيات اللاتى تأخر بهن سن الزواج فى الضغط على الشباب لإتمام الزواج وإلا يتم فسخ الخطوبة (حماتى بتقول أنت هتسيب البنت بايرة كده) ، ويؤدى ذلك إلى وقوع معظم الشباب فى بئر للهجرة غير الشرعية للبحث عن حل لإتمام الزواج والاحتفاظ بخطيبته حتى لا تضيع منه (عاوزين بقى نتلم وإلا ستطير خطيبتى) .

ويأتى فى المرتبة الثالثة متغير الخلافات العائلية بتكرار ١١ بنسبة ٢١.١٥٪ والتى تدفع الشباب فى معظم الأحيان إلى محاولة الهروب منها فيكون هؤلاء كالمستجير من الرمضاء بالنار (اللى جابرك على الشر ... الأشر منه) ، خاصة الخلافات بين الآباء والأمهات وخلافات الأزواج المتزوجين حديثاً والذين ما لبثوا يبدأون فى مشوار حياتهم الزوجية ، علاوة على ظاهرة الطلاق وتشتيت شمل الأسرة وزواج الأب والأم بعد الطلاق من أخرين وما يرتبط بذلك من مشاكل حادة ، فيكون الهروب من جحيم الخلافات الأسرية إلى خطر أكثر رعباً فى ما يكتنف الهجرة غير الشرعية من أخطار .

وجاء فى المرتبة الرابعة الإسراف والمظهرية وذلك بتكرار ٦ بنسبة ١١.٥٤٪ من خلال حب التقليد الأعمى مما يدفع للبحث عن الأموال بأية طريقة حتى ولو كانت غير شرعية.

واحتل المركز الخامس متغير غياب القدوة بتكرار ٥ بنسبة ٩.٦١٪ تدهور وانهيار القيم الأخلاقية مما لا يضع حدوداً فى مواجهة بعض الأمراض الاجتماعية بل تكون القدوة هؤلاء المغامرين الذين يضحون بحياتهم من أجل مغامرة غير محسوبة كالهجرة غير الشرعية .

وشغل المركز الأخير متغير الإدمان بتكرار ٣ بنسبة ٥.٧٧٪ ذلك الإدمان بأنواعه مستنقع يقع فيه المدمن ويجد نفسه مضطراً لتوفير الأموال اللازمة لشراء المخدرات عالية ومرتفعة الثمن ومن هذه الطرق البحث عن وسيلة للحصول على الأموال ولو كان عن طريق الهجرة غير الشرعية.

جـ – الدوافع الفكرية:

الجدول رقم (٨)

يوضح الدوافع الفكرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	تدنى الثقافة وضعف المستوى التعليمى	١٣	٢٢.٨١٪
٢	غياب الوازع الدينى	١٥	٢٦.٣٢٪
٣	ضعف المناهج التعليمية	٧	١٢.٢٨٪
٤	طغيان الإعلان على الإعلام	١٢	٢١.٠٥٪
٥	فوضى المواقع اللإلكترونية	١٠	١٧.٥٤٪
الإجمالى		٥٧	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٨) الدوافع الفكرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية حسب رؤية دراسة الحالة ويأتى على قمة هذه الدوافع غياب الوازع الدينى بتكرار ١٥ بنسبة ٢٦.٣٢٪ فى ظل فوضى الفتاوى التى تصدر من البعض الذى لا يمتلك ناصية الإفتاء والصدام بين مؤسسة الأوقاف والأزهر الشريف ومحاولة الإساءة لرجال الدين وضعف الخطاب الدينى وعدم الاهتمام بدراسة البواعث الدينية وراء هذه الظاهرة.

وجاء فى المركز الثانى تدنى الثقافة وضعف المستوى التعليمى بتكرار ١٣ بنسبة ٢٢.٨١٪ لتراجع اهتمام السلطان بالثقافة وعدم تطوير التعليم وغياب الطلاب عن المدارس وانتشار الدروس الخصوصية التى تلتهم موازنة الأسر المصرية الفقيرة (معدش قادر أوفر فلوس الدروس) .

واحتل المرتبة الثالثة متغير طغيان الإعلان على الإعلام بتكرار ١٢ بنسبة ٢١.٠٥٪ ، ففى الوقت الذى يجب أن يكون دور الإعلام هو صناعة الوعى يتجه الإعلام للأسف إلى تزييف الوعى من خلال طغيان القنوات الفضائية والصحف الخاصة وتغول الإعلان الذى يبحث عن الأرباح وتسويق السلع ولو لم تكن ضرورية على حساب الدور الإعلامى فى توضيح مخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية (كتر الزن على الودان) .

وشغل المركز الرابع متغير فوضى المواقع الإلكترونية بتكرار ١٠ بنسبة ١٧.٥٤٪ من خلال إساءة استخدام تلك الشبكة العنكبوتية لغير صالح الوطن ودس بعض الأخبار الكاذبة والوقيعة بين طوائف المجتمع واستخدام المواقع اللإلكترونية للتسويق لمشروعات وهمية والترويج لأنشطة غير مشروعة بدواعى الكسب السريع خاصة الهجرة غير الشرعية ويحدث ذلك دون رقابة بدعوى حقوق الإنسان .

وجاء فى المركز الأخير متغير ضعف المناهج التعليمية بتكرار ٧ بنسبة ١٢.٢٨٪ مما يُضعف الوعى القومى للشباب مع غياب القدوة وعدم تعرض هذه المناهج لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتوعية بمخاطرها .

د – **الدوافع السياسية والأمنية:**

جدول رقم (٩)

يوضح الدوافع السياسية والأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	عـــدم الاســـتقرار السياسى	٨	٩.٥٢٪
٢	عدم الانضباط الأمنى	١٤	١٦.٦٧٪
٣	غيـاب قـيم الموطنـة والولاء والانتماء	١٢	١٤.٢٩٪
٤	عـدم تمكـين الشـباب وحل مشاكلهم	٧	٨.٣٣٪
٥	قصـــور التشـــريعات القانونية	٨	٩.٥٢٪
٦	عدم الدراسة المتكاملة لأســـباب الظـــاهرة (القصـور فـى مواجهـة الأزمة)	١٠	١١.٩٠٪
٧	الفساد السياسى	١٢	١٤.٢٩٪
٨	استغلال النفوذ والتربح	١٣	١٥.٤٨٪
الإجمالى		٨٤	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٩) الدوافع السياسية والأمنية وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجاء فى المرتبة الأولى متغير عدم الانضباط الأمنى بتكرار ١٤ بنسبة ١٦.٦٧٪ بسبب عدم إحكام السيطرة على الشواطئ المصرية وضعف الرقابة على كافة مرافق المنطقة الساحلية مما يؤدى إلى سهولة التسلل منها وعدم التنسيق والتعاون بين مصر ودول الجوار فى منطقة البحر المتوسط ، وعـدم الرقابـة الجيـدة علـى أصـحاب السـفن والمراكـب خاصـة المخصصـة للصـيد وتوجيههـا لتسـهيل عملية الهجرة غير الشرعية علاوة على سـهولة التعامـل مـع بعـض رجـال الأمـن غيـر الشـرفاء لتسـهيل عمليـة الهجـرة غيـر الشـرعية (حاميها يا هانم حراميها) .

واحتـل المركـز الثـانى متغيـر اسـتغلال النفوذ والتربح بتكرار ١٣ بنسبة ١٥.٤٨٪ من خلال تشكيل مافيا من أصحاب النفوذ والمصالح الـذين يحققـون أربـاحـاً طائلـة مـن هـذه العمليـة ضـــاربين بعـــرض الحـــائط مصـــلحة الـــوطن والمواطن علـى السواء ، بـل يوجـد البعض مـن هؤلاء الذين يتولون تنظيم رحلات لهؤلاء الشباب المغرر بهم .

ويشـغل المرتبـة الثالثـة متغيـر الفسـاد السياسى بتكرار ١٢ بنسبة ١٤.٢٩٪ من خلال استغلال بعض كبار موظفى الدولة أو بعض النـواب وظـائفهم ومـواقعهم التنفيذيـة والتشـريعية لتسهيل عملية الهجرة غير الشرعية مقابل أموال يتم تجميعها من الشباب الراغب فى الهجرة .

وفى نفس المركز وبنفس التكرار والنسبة جاء متغير غياب قيم المواطنة والولاء والانتماء الوطنى مما يدفع الشباب للهجرة تاركين أوطانهم لعدم الارتباط أو فقدانهم الولاء والانتماء له .

وجاء فى المركز الرابع عدم قيام أجهزة الدولـة المختلفـة المعنيـة بهـذه الظـاهرة بدراسـتها لمعالجـة أوجـه القصـور المـؤدى لهـا لمواجهتهـا والحـد مـن أثارهـا بتكـرار ١٠ بنسـبة ١١.٩٪ ،

فكل أجهزة الدولة تقوم ولا تقعد عندما تفشل أحدى محاولات الهجرة غير الشرعية أو أن تتعرض السفن المقلة لهم للغرق ويحدث عدد كبير من الوفيات والإصابات ، وتظل هذه الواقعة مثار اهتمام الجميع حتى تهدأ الأمور ولا تبادر أجهزة الدولة بدراسة أسباب الواقعة لعلاجها مما يؤدى إلى تكرارها أكثر من مرة (عادت ريمة لعادتها القديمة) .

واحتل المركز الخامس متغير عدم الاستقرار السياسى وقصور التشريعات القانونية بتكرار ٨ بنسبة ٩.٥٢٪ وذلك لانشغال أجهزة الدولة فى حالة عدم الاستقرار السياسى عن مثل هذه المسائل التى لا تكون فى بؤرة اهتمامها حيث لديها ما هو أكثر أهمية ، علاوة على أنه فى ظل عدم الاستقرار السياسى تعجز الدولة عن التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية للمواجهة المشتركة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، علاوة على عجز التشريعات القانونية عن المواجهة الرادعة لهذه الظاهرة حتى لا تسول له نفسه المشاركة فى تنظيم هذه الجريمة والذين يقدمون على محاولة الهجرة .

وشغل المركز السادس متغير عدم تمكين الشباب وحل مشاكلهم بتكرار ٧ بنسبة ٨.٣٣٪ حيث يظل الشباب أسير وعود متلاحقة بتمكينهم وحل مشاكلهم ووضعهم فى بؤرة اهتمام الدولة وسرعان ما تتلاشى هذه الوعود وتصبح حبراً على ورق ويظل الشباب فى حالة إقصاء عن المناصب القيادية ولا يتم الاهتمام بهمومهم ومشاكلهم ويجدوا الدنيا وقد ولت بهم فلا سبيل أمامهم سوى الهجرة غير الشرعية . (البلد دى مش بلدنا).

جدول رقم (١٠)

يوضح الأسباب القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	عدم وجود قوانين وتشريعات خاصة.	١٣	٩.٤٩٪
٢	ضعف القوانين والتشريعات.	١٠	٧.٣٠٪
٣	فقدان الإدارة السياسية لتطبيق القوانين والتشريعات	٤	٢.٩٢٪
٤	عدم تطبيق القوانين والتشريعات.	٦	٤.٣٨٪
٥	عدم الوعى بالقوانين والتشريعات.	١٠	٧.٣٠٪
٦	التساهل فى تطبيق القوانين والتشريعات.	١٠	٧.٣٠٪
٧	عدم احترام القوانين والتشريعات.	٩	٦.٥٧٪
٨	عدم دراسة القوانين قبل إصدارها.	٩	٦.٥٧٪
٩	ضعف المشاركة المجتمعية فى سن القوانين والتشريعات.	١٠	٧.٣٠٪
١٠	غياب المشاركة المجتمعية فى سن القوانين والتشريعات.	٦	٤.٣٨٪
١١	عدم كفاية الأدلة عند حساب المتورطين.	٥	٣.٦٤٪
١٢	بطء التقاضى وطول مدته.	١٠	٧.٣٠٪
١٣	وجود ثغرات فى تطبيق القوانين.	٩	٦.٥٧٪
١٤	عدم وجود نيابة خاصة بتلك الظاهرة.	٨	٥.٨٤٪
١٥	عدم تخصيص دائرة قضائية خاصة.	٨	٥.٨٤٪
١٦	ضعف العقوبات وعدم حسمها.	١٠	٧.٣٠٪
	الاجمالى	١٣٧	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٠) الأسباب القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وجاء فى المركز الأول متغير عدم وجود قوانين وتشريعات بتكرار ١٣ بنسبة ٩.٤٩٪ مما أدى إلى غياب الردع القانونى لمن تسول له نفسه ارتكاب هذه الجريمة.

شغل المركز الثانى متغيرات ضعف القوانين والتشريعات وعدم الوعى بها والتساهل فى تطبيقها وضعف المشاركة المجتمعية فى سن القوانين والتشريعات وبطء التقاضى والفصل فى القضايا المرتبطة بهذه الظاهرة وضعف العقوبات وذلك بتكرار ١٠ بنسبة ٧.٣٠٪ وكلها عوامل تؤدى إلى تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة وخروجها عن السيطرة.

واحتل المركز الثالث متغيرات عدم احترام القوانين والتشريعات وعدم دراسة القوانين قبل إصدارها ووجود ثغرات عند تطبيق هذه القوانين بتكرار ٩ بنسبة ٦.٥٧٪.

ويأتى فى المركز الرابع متغيرا عدم وجود نيابة خاصة بتلك الجريمة وعدم تخصيص دائرة قضائية خاصة وذلك بتكرار ٨ بنسبة ٥.٨٤٪ لكل ممل يؤدى إلى بط التقاضى وعدم حسم هذه القضايا.

وشغل المركز الخامس متغيرا عدم تطبيق القوانين والتشريعات يؤدى إلى الفوضى ويهدد الأمن والاستقرار المجتمعى مما يؤدى إلى خلق بيئة لا تساعد على تحقيق السلم الاجتماعى ويحقق القول المأثور من أمن العقاب أساء الأدب وغياب المشاركة المجتمعية فى سن هذه القوانين مما يؤدى إلى قناعة المواطنين بها عند تنفيذها وذلك بتكرار ٦ بنسبة ٤.٣٨٪ لكل.

وجاء فى المركز الأخير متغير عدم كفاية الأدلة بتكرار ٥ بنسبة ٣.٦٤٪ مما يساعد المحاميين على إستغلال الثغرات القانونية لإفلات المجرمين من فعلتهم.

ويمكن القول أن ذلك تشخيص دقيق لظاهرة الهجرة الشرعية مما يستدعى البحث عن علاج ناجح لها.

جدول رقم (١١)

يوضح أشكال التحايل القانونى للسفر عبر الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	الحصول على تأشيرات صحيحة بمستندات مزورة.	٤	١٠.٥٣٪
٢	المحور الكميائى للبيانات الصحيحة واستبدالها بمزورة.	٣	٧.٨٩٪
٣	نزع الاستيكرز الخاص بالتأشيرات الصحيحة ونقلها إلى جوزات سفر لا تنطبق عليها الشروط.	٣	٧.٨٩٪
٤	نقل التأشيرة الصحيحة إلى جواز سفر أخر بإستبدال الصفحات.	٦	١٥.٧٩٪
٥	التهريب عبر سفن الصيد.	١٢	٣١.٥٨٪
٦	التهريب عبر السفن السياحية.	١٠	٢٦.٣٢٪
	الاجمالى	٣٨	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١١) أشكال التحايل القانونى للسفر عبر الهجرة غير الشرعية وجاء فى المركز الأول التهريب عبر سفن

الصيد بتكرار ١٢ بنسبة ٣١.٥٨٪ وهى أسهل سبل التهريب والهجرة غير الشرعية لأن هذه السفن مرخص لها بالإبحار لأغراض الصيد فى عرض البحر.

واحتل المركز الثانى متغير التهريب عبر السفن السياحية والرحلات السياحية بتكرار ١٠ بنسبة ٢٦.٣٢٪، وشغل المركز الثالث نقل التأشيرة الصحيحة إلى جواز سفر أخر باستبدال الصفحات بتكرار ٦ بنسبة ١٥.٧٩٪ بعد التطور الكبير فى وسائل التزييف والتزوير باستخدام التكنولوجيا.

واحتل المركز الرابع متغير الحصول على تأشيرات صحيحة بمستندات مزورة بتكرار ٤ بنسبة ١٠.٥٣٪ وذلك عن طريق وسطاء يسهلون هذه العملية.

وشغل المركز الأخير متغيرى المحو الكميائى للبيانات الصحيحة وإستبدال بمزورة ونزع الإستيكرز الخاص بالتأشيرات الصحيحة ونقلها إلى جوازات سفر لا تنطبق عليها الشروط بتكرار ٣ بنسبة ٧.٨٩٪ بعد ظهور محترفين فى هذا المجال من التزييف والتزوير.

ثالثاً : مصادر تمويل الهجرة غير الشرعية :

جدول رقم (١٢)

يوضح مصدر تمويل ظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	بيع مصوغات الزوجة	٤	٢٠٪
٢	بيع السيارة	١	٥٪
٣	بيع أملاك للأسرة	٣	١٥٪
٤	الاستدانة	٨	٤٠٪
٥	أكثر من مصدر	١	٥٪
٦	مصدر رفض الإفصاح عنه	٢	١٠٪
٧	سحب رصيد فى البنك	١	٥٪
الإجمالى		٢٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٢) المصادر التى لجأ إليها أفراد عينة الدراسة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع الهجرة غير الشرعية وجاءت الاستدانة فى المركز الأول بتكرار ٨ بنسبة ٤٠٪ مما يعكس حجم الأعباء المالية التى يخضع لها هؤلاء الشباب فى حالة فشل هذا المشروع حيث يتحملوا عبء الديون وطريقة سدادها فيدور هؤلاء الشباب فى حلقة مفرغة لا نهائية من المشاكل والتحديات .

وجاء فى المركز الثانى متغير بيع مصوغات الزوجة بتكرار ٤ بنسبة ٢٠٪ مع ما

يصاحب ذلك من اندلاع مشكلات مع الزوجة وأهلها خاصة وإنها قد تكون حديثة العهد بالزواج مما قد يؤدى إلى ترك الزوجة لمنزل الزوجية ، ويؤدى فشل الزوج فى الهجرة غير الشرعية إلى تفاقم الخلاف مع الزوجة ويصل الأمر إلى الطلاق (مالقتش غير الأساور الدهب) .

واحتل المركز الثالث بيع أملاك للأسرة أو للمفحوص بتكرار ٣ بنسبة ١٥٪ وقد تكون هذه هى الأملاك الوحيدة التى يمتلكها الشاب أو تمتلكها أسرته مما يؤدى إلى ضياع مدخرات الأسرة (ناقص الناس تقول عليا عواد باع أرضه) .

ويشغل المركز الرابع مصدر رفض المفحوص الإفصاح عنه بتكرار ٢ بنسبة ١٠٪ وقد يكون هذا المصدر غير مشروع مثل السرقة أو النصب أو التمويل من بعض أعداء الوطن مما يؤدى إلى التورط فى سلسلة من الجرائم اللانهائية .

وجاء فى المركز الأخير قيام المفحوص ببيع سيارته الخاصة أو سحب رصيد له فى البنك بتكرار ١ بنسبة ٥٪ لكل من المتغيرين (ضاعت تحويشه العمر) .

رابعاً : النتائج المتنوعة للهجرة غير الشرعية :

جدول رقم (١٣)

يوضح النتائج المتنوعة للهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	نقص بعض الحرفيين	٤	٧.٨٥٪
٢	خسائر فى السفن التى تتعرض للخطر	١	١.٩٦٪
٣	زيادة معدلات التفكك الأسرى	١٠	١٩.٦١٪
٤	ارتفاع فى معدلات الجريمة	٥	٩.٨٠٪
٥	زيادة ظاهرة السخط الاجتماعى	٦	١١.٧٦٪
٦	ارتفاع معدلات الطلاق والترمل	٥	٩.٨٠٪
٧	الاتجاه للإدمان	٢	٣.٩٢٪
٨	ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض النفسية	٢	٣.٩٢٪
٩	فقدان الثقة فى أجهزة الأمن	٤	٧.٨٥٪
١٠	الفشل فى إدارة الأزمات	٥	٩.٨٠٪
١١	خلق مشاكل مع الدول المجاورة	٣	٥.٨٨٪
١٢	تصاعد هجوم جمعيات حقوق الإنسان	٤	٧.٨٥٪
	الإجمالى	٥١	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٣) النتائج المتنوعة للهجرة غير الشرعية والتى يأتى على

قمتها زيادة معدلات التفكك الأسرى بتكرار ١٠ بنسبة ١٩.٦١٪ لما يحدثه فشل هذه الهجرة لسبب أو لآخر ، ويحتل المركز الثانى زيادة ظاهرة السخط الاجتماعى بتكرار ٦ بنسبة ١١.٧٦٪ ذلك السخط الذى يسيطر على العائدين لفشلهم فى الهجرة مما يؤدى إلى تفاقم مشاكلهم ، ويأتى فى المركز الثالث متغيرات ارتفاع معدلات الجريمة وارتفاع حالات الطلاق والترمل والفشل فى إدارة الأزمات بتكرار ٥ بنسبة ٩.٨٠٪ حيث يسلك فريق من العائدين لفشلهم طريق الجريمة التى لم يجدوا سواها حلاً لمشاكلهم ، مع ارتفاع نسبة الطلاق والترمل لوفاة عدد من الذين فشلوا فى الهجرة وكان مصيرهم قاع البحر المتوسط ، علاوة على التأكيد على فشل أجهزة الدولة فى إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية .

ويشغل المركز الرابع متغيرات نقص فى عمالة بعض الحرف وفقدان الثقة فى أجهزة الأمن وتصاعد هجوم جمعيات حقوق الإنسان بتكرار ٤ بنسبة ٧.٨٥٪ من خلال فشل أجهزة الأمن فى التصدى لمحاولات الهجرة غير الشرعية عبر الشواطئ المصرية ثم تبدأ جمعيات حقوق الإنسان فى شن حملات على أجهزة الدولة التى تحملها أوزار هذه الظاهرة غير الشرعية .

وجاء فى المركز الخامس خلق مشاكل مع الدول المجاورة بتكرار ٣ بنسبة ٥.٨٨٪ لما تحدثه عمليات الهجرة غير الشرعية من اقتحام هؤلاء المهاجرين حدود هذه الدول بطريقة غير شرعية ، واحتل المركز السادس متغيراً الاتجاه للإدمان وارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض النفسية بتكرار ٢ بنسبة ٣.٩٢٪ لكل لما تسببه عملية فشل الهجرة من صدمة نفسية قد تصيب الشباب من أمراض نفسية ، أو قد يدفعه ذلك إلى الإدمان ، وجاء فى المركز الأخير الخسائر التى تتعرض لها السفن التى تستخدم فى عمليات الهجرة غير الشرعية بتكرار ١ بنسبة ١.٩٦٪ .

جدول رقم (١٤)

يوضح النتائج القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	الغرق والموت.	٨	١٤.٥٥٪
٢	الترحيل إلى مصر.	١٠	١٨.١٨٪
٣	ممارسة السلوك العدوانى.	٥	٩.٠٩٪
٤	التعرض للإيذاء والاغتصاب والتحرش.	٧	١٢.٧٣٪
٥	التعرض للإستغلال وإبتزازو الاتجار.	٧	١٢.٧٣٪
٦	التعرض للضغط والإضطراب النفسى.	٤	٧.٢٧٪
٧	ضياع الحقوق.	٥	٩.٠٩٪
٨	عدم الثقة فى القوانين.	٤	٧.٢٧٪
٩	فقدان الثقة فى من يطبق القوانين.	٥	٩.٠٩٪
	الاجمالى	٥٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٤) النتائج القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ويأتى فى المركز الأول الترحيل إلى الوطن بتكرار ١٠ بنسبة ١٨.١٨٪ وما يصاحب عملية الترحيل من صعوبات وإهانة واضرار نفسية ومعنوية وصحية، وجاء فى المركز الثانى متغير الغرق والموت بتكرار ٨ بنسبة ١٤.٥٥٪ وما يرتبط بذلك من خسائر وخيمة تنتمى بفقدان الحياه بل وقد يظل المهاجر غير الشرعى فى عداد المفقودين بما يصاحب ذلك من ضغوط شديدة على أهالى المهاجر، وشغل المركز الثالث متغيرا التعرض للإيذاء والاغتصاب والتحرش والإستغلال والابتزاز والاتجار بالبشر بتكرار ٧ بنسبة ١٢.٧٣٪ بما يؤثر على حاضر ومستقبل الضحايا.

وجاء فى المركز الرابع متغيرات ممارسة السلوك العدوانى وضياع الحقوق وفقدان الثقة فيمن يطبق القوانين بتكرار ٥ بنسبة ٩.٠٩٪ حيث يترتب على الفشل لجوء الضحايا إلى ممارسة السلوك العداونى علاوة على ما يترتب على ذلك من ضياع الحقوق والخسائر المادية التى يتعرض لها الضحايا وفقدانهم الثقة فى المسئولين.

واحتل المركز الأخير متغير التعرض للضغط والإضطراب النفسى بتكرار ٤ بنسبة ٧.٢٧٪ وهذه من الخسائر التى يتعرض لها الضحايا فى أعقاب فشل رحلة المجهول.

جدول رقم (١٥)

يوضح ترتيب النتائج التى يترتب على الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	النتائج السياسية والأمنية	١٦	٣١.٣٧٪
٢	النتائج الاقتصادية	٥	٩.٨١٪
٣	النتائج الاجتماعية	٣٠	٥٨.٨٢٪
	الإجمالى	٥١	١٠٠٪

من خلال الجدول رقم (١٥) يتضح أن النتائج الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية تحتل المركز الأول بتكرار ٣٠ بنسبة ٥٨.٨٢٪ ، وجاء فى المركز الثانى النتائج السياسية والأمنية بتكرار ١٦ بنسبة ٣١.٣٧٪ وشغل المركز الأخير النتائج الاقتصادية بتكرار ٥ بنسبة ٩.٨١٪ مما يؤكد أهمية الجوانب السوسيولوجية فى التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية .

خامساً : مدى الرضا عن سبل مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

جدول رقم (١٦)

يوضح مدى الرضا عن سبل مواجهة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	الرضا عن المواجهة الاقتصادية	٣	١٥٪
٢	الرضا عن المواجهة السوسيولوجية	٦	٣٠٪
٣	الرضا عن المواجهة الفكرية والإعلامية	٥	٢٥٪
٤	الرضا عن المواجهة السياسية والأمنية	٤	٢٠٪
الإجمالى		١٨	٢٢.٥٪

يوضح الجدول رقم (١٦) مدى الرضا عن سبل مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التى لم تتعدى ٢٢.٥٪ وجاء فى المركز الأول عدم الرضا عن المواجهة السوسيولوجية بتكرار ٦ بنسبة ٣٠٪، ويليها المواجهة الفكرية والإعلامية بتكرار ٥ بنسبة ٢٥٪، وفى المركز الثالث الرضا عن المواجهة السياسية والأمنية بتكرار ٤ بنسبة ٢٠٪ وفى المركز الأخير المواجهة الاقتصادية والتى تشكل الدافع الأول لتلك الظاهرة .

جدول رقم (١٧)

يوضح الرضا عن المواجهة القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	الرضا عن القوانين.	٥	١١.١١٪
٢	الرضا عن العقوبات.	٧	١٥.٥٦٪
٣	الرضا عن إجراءات التقاضى.	٥	١١.١١٪
٤	الرضا عن إجراءات الضبط والتحقيق.	٧	١٥.٥٦٪
٥	مراقبة السواحل والمنافذ المختلفة.	٥	١١.١١٪
٦	مراقبة أصحاب السفن.	٤	٨.٨٩٪
٧	مراجعة التراخيص.	٣	٦.٦٧٪
٨	تدخل المحامين فى التحقيقات.	٤	٨.٨٩٪
٩	تدخل بعض أعضاء مجلس النواب.	٥	١١.١١٪
	الاجمالى	٤٥	١٠٠٪
	نسبة الرضا العام	١٨٠	٢٥٪

يوضح الجدول رقم (١٧) مدى الرضا عن المواجهة القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، جاء فى المركز الأول متغيرى الرضا عن العقوبات والرضا عن إجراءات الضبط والتحقيق بتكرار ٧ بنسبة ١٥.٥٦٪ لكل مما يؤكد عدم قناعة العينة بالعقوبات الواردة فى القانون فيما يخص هذه الجناية الخطيرة وضعف

إجراءات الضبط والتحقيق حتى تكون رادعاً لمن تسول له نفسه إقتراف هذه الجريمة، واحتل المركز الثانى متغيرات الرضا عن القوانين واجراءات التقاضى ومراقبة السواحل علاوة على تدخل بعض أعضاء مجلس النواب فى هذه القضايا بتكرار ٥ بنسبة ١١.١١٪، وشغل المركز الثالث متغيرى مراقبة أصحاب السفن وتدخل المحامين فى التحقيقات بتكرار ٤ بنسبة ٨.١٩٪ لكل حيث يستغل المحامون الثغرات القانونية، وجاء فى المركز الأخير مراجعة التراخيص بتكرار ٣ بنسبة ٦.٦٧٪ مما يعنى إهمال الجهات المختصصة فى مراجعة التراخيص الممنوعة لكل المؤسسات والهيئات والسفن العاملة فى مجال التسفير للخارج، وجاءت نسبة الرضا العام عن المواجهة القانونية ضئيلة للغاية فقد وصلت إلى ٢٥٪.

سادساً : إستراتيجية مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

جدول رقم (١٨)

يوضح سبل مواجهة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	توفير فرص العمل والتشغيل	١٧	١٢.٥٩٪
٢	إقرار إعانة بطالة مناسبة وفورية	١٠	٧.٤١٪
٣	زيادة قيمة الضمان الاجتماعى	١٠	٧.٤١٪
٤	وضع تشريعات صارمة لمواجهة الظاهرة	٩	٦.٦٧٪
٥	التعاون مع الدول المجاورة	٤	٢.٩٦٪
٦	زيادة الدعم المقدم لمحدودى الدخل	١٠	٧.٤١٪
٧	إحكام السيطرة على المنافذ والشواطئ المصرية	٨	٥.٩٢٪
٨	الرقابة المشددة على حركة السفن	٨	٥.٩٢٪
٩	تمكين الشباب وحل مشاكلهم	٩	٦.٦٧٪
١٠	إعادة النظر فى المناهج التعليمية	٦	٤.٤٤٪
١١	تجديد الخطاب الدينى	٧	٥.١٩٪
١٢	التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٧	٥.١٩٪
١٣	التوسع فى مشروعات الإسكان الاجتماعى	٨	٥.٩٢٪
١٤	ضبط الأسعار	١٠	٧.٤١٪
١٥	تخفيف أعباء الزواج	٩	٦.٦٧٪
١٦	الاهتمام بإدارة الأزمات	٣	٢٢.٢٪
	الإجمالى	١٣٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٨) سبل مواجهة الهجرة غير الشرعية حسب دراسة الحالة وجاء فى المركز الأول بتكرار ١٧ بنسبة ١٢.٥٩٪ ضرورة توفير فرص عمل من منطلق أن الدافع الأول من خلال تحليل الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية البحث عن عمل وأن معظم الذين أقدموا على هذه المغامرة كانوا من المتعطلين أو الذين لا يعملون عملاً منتظماً يؤمن لهم دخلاً مناسب مضموناً .

وشغل المركز الثانى متغيرات إقرار إعانة بطالة مناسبة وفورية وزيادة قيمة الضمان الاجتماعى والدعم المقدم لمحدودى الدخل وضبط الأسعار بتكرار ١٠ بنسبة ٧.٤١٪ لكل متغير منها ، وذلك لمساعدة الشباب المتعطل على مواجهة الحد الأدنى من الحاجات الملحة ، ولتقرر الدولة طريقة توفير هذه المبالغ وطريقة صرفها بسرعة ، مع زيادة الضمان الاجتماعى المقدم للأسر الفقيرة والدعم المقدم لها وضبط الأسعار فى الأسواق وتوفير السلع بأسعار مناسبة حتى لا يضطر أبناء هذه الأسر للبحث عن حل فلا يجد أمامه إلا منفذ الهجرة غير الشرعية .

واحتل المركز الثالث متغيرات وضع تشريعات صارمة لمواجهة الظاهرة وتمكين الشباب وحل مشاكلهم وتخفيف أعباء الزواج بتكرار ٩ بنسبة ٦.٦٧٪ لكل متغير ، وذلك حتى يكون هناك عقاباً مناسباً للمتاجرين بهذه الظاهرة والذين يقدمون على ارتكابها فيكون هناك رادعاً مناسباً، وضرورة تمكين الشباب والسماع لمشاكلهم والعمل على حلها ، والتوعية بمخاطرة المغالاة فى أعباء الزواج وما يرتبط به.

وجاء فى المركز الرابع متغيرات إحكام السيطرة على الشواطىء والرقابة المشددة على السفن والتوسع فى مشروعات الإسكان الاجتماعى بتكرار ٨ بنسبة ٥.٩٢٪ حتى يمكن مواجهة منابع هذه الظاهرة ولتوفير شقق للراغبين فى الزواج أو الذين ليس لهم مأوى مناسب .

وشغل المركز الخامس تجديد الخطاب الدينى والتوعية بمخاطر الهجرة غير المشروعة بتكرار ٧ بنسبة ٥.١٩٪ وهذا هو الدور المتوقع والمطلوب من الإعلام والمؤسسات الدينية .

واحتل المركز السادس إعادة النظر فى المناهج التعليمية بتكرار ٦ بنسبة ٤.٤٤٪ لتوفير الوعى اللازم للتعرف على المخاطر السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وجاء فى المركز السابع ضرورة التعاون مع سلطات الدول المجاورة لحماية الشواطىء ومواجهة هؤلاء المهاجرين بتكرار ٤ بنسبة ٢.٩٦٪ واحتل المركز الأخير الاهتمام بإدارة الأزمات بتكرار ٣ بنسبة ٢.٢٢٪ لأن أجهزة الدولة تدعى عند حدوث أزمة وتعرض إحدى السفن المقلة للمهاجرين غير الشرعية للغرق أنها فوجئت بهذه الحادثة وأنها ستقوم بالاستعداد لمواجهة الظاهرة وفجأة تقع الأزمة مرة أخرى دون مواجهة حاسمة.

جدول رقم (١٩)

يوضح سبل المواجهة القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	تخصيص نيابة للتحقيق فى الهجرة غير الشرعية.	١١	١١.٢٢٪
٢	تخصيص دائرة قضائية للفصل فى قضايا الهجرة غير الشرعية.	١٢	١٢.٢٤٪
٣	مراجعة القوانين والتشريعات ووضع المواد القانونية اللازمة.	١٤	١٤.٢٩٪
٤	سد الثغرات القانونية.	١٢	١٢.٢٤٪
٥	وضع العقوبات المناسبة لجرائم الهجرة غير الشرعية.	١١	١١.٢٢٪
٦	توفير الادارة السياسية لتنفيذ القوانين.	١٠	١٠.٢٠٪
٧	نشر الوعى بالقوانين الخاصة بالهجرة غير الشرعية.	٨	٨.١٧٪
٨	عدم التسأهل فى تطبيق القوانين .	٨	٨.١٧٪
٩	منع المجاملة والمحسوبية.	٧	٧.١٤٪
١٠	المشاركة المجتمعية فى سن القوانين.	٥	٥.١١٪
	الاجمالى	٩٨	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٩) سبل المواجهة القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وجاء فى المركز الأول متغير مراجعة القوانين والتشريعات ووضع المواد القانونية اللازمة بتكرار ١٤ بنسبة ١٤.٢٩٪ للقصور الموجود فى القوانين والتشريعات بما يكفى لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة، ويأتى فى المركز الثانى متغيرا سد الثغرات القانونية التى يستغلها المحامون وتخصيص دائرة قضائية خاصة للفصل فى قضايا الهجرة غير الشرعية لسرعة الفصل فى هذه القضايا ومواجهة البطء فى إجراءائها مما يسهل على مرتكبى هذه الجريمة التهرب منها وذلك بتكرار ١٢ بنسبة ١٢.٢٤٪ لكل، ويشغل المركز الثالث متغيرا تخصيص نيابة خاصة للتحقيق فى هذه الجريمة ووضع العقوبات المناسبة لتلك الجريمة الخطيرة وذلك بتكرار ١١ بنسبة ١١.٢٢٪، وجاء فى المركز الرابع متغير توفير الارادة الساسية لمواجهة تلك الظاهرة بتكرار ١٠ بنسبة ١٠.٢٠٪ لأن تلك النوعية من القضايا تحتاج إلى أرادة قوية من النظام السياسى لمواجهتها دون تردد، واحتل المركز الخامس متغيرا لنشر الوعى بالقوانين الخاصة بالهجرة غير الشرعية لعدم إدراك المهاجرين غير الشرعيين والقائمين على تنفيذ هذه الهجرة خطورة هذه الجريمة والعقوبات التى ستُفرض عليهم والمتغير الثانى عدم التساهل فى تطبيق القوانين لأسباب متعددة وذلك بتكرار ٨ بنسبة ٨.١٧٪.

وجاء فى المركز السادس متغير منع المجاملة والمحسوبية عند مواجهة هذه الظاهرة بتكرار ٧ بنسبة ٧.١٤٪، وشغل المركز الأخير المشاركة المجتمعية فى سن القوانين والتشريعات بتكرار ٥ بنسبة ٥.١١٪ حتى يكون أعضاء المجتمع شركاء فى صياغة سبل المواجهة مما يؤدى إلى قناعتهم ومساهمتهم بصورة إيجابية.

ويمكن القول أن هذه المتغيرات تمثل روشتة علاج متكاملة لعلاج الداء من جذوره تساهم فيها كافة أجهزة الدولة والمواطنين على السواء للقضاء على هذه الظاهرة وإستئصال شىء منها لحماية المجتمع من هذا المرض الاجتماعى الخطير.

نتائج الدراسة :

خرجت الدراسة بعدد من النتائج وهى :

١- يتركز معظم الذين يلجأون للهجرة غير الشرعية فى المتزوجين حديثاً وهؤلاء المقبلون على الزواج أى من هم فى مرحلة الشباب .

٢- يأتى غالبية من يتجه إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية من حملة المؤهلات المتوسطة وغير المتوسطة والذين لا يعملون عملاً منتظماً مضمون الدخل ، والذين يقيمون فى الريف .

٣- تأتى العوامل الاقتصادية على قمة الأسباب التى تدفع لظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة البطالة والفقر وارتفاع الأسعار واتجاه الدولة للإلغاء التدريجى للدعم .

٤- تتركز الأسباب السوسيولوجية حول ظاهرة العنوسة وزيادة أعباء الزواج والخلافات العائلية وتصدع الأسرة والإسراف والمظهرية والإدمان وغياب القدوة .

٥- تدور الدوافع الفكرية للهجرة غير الشرعية حول غياب الوازع الدينى وطغيان الإعلان على الإعلام وتدنى الثقافة وضعف المستوى التعليمى وفوضى المواقع الإلكترونية .

٦- تتأكد الدوافع السياسية والأمنية فى عدم الاستقرار السياسى وعدم الانضباط الأمنى وغياب المواطنة وقيم الولاء والانتماء الوطنى ، وقصور التشريعات وعدم الدراسة المتكاملة لأسباب الظاهرة والفساد السياسى وعدم تمكين الشباب وحل مشاكلهم واستغلال النفوذ والتربح .

٧- تدور مصادر تمويل المهاجرين لرحلتهم غير الشرعية حول بيع مصوغات الزوجة أو بيع السيارة والأملاك الأسرة والاستدانة واستهلاك المدخرات ومصادر متنوعة قد تكون غير شرعية يرفض المهاجرون الإفصاح عنها .

٨- تتحدد الآثار والتداعيات المتنوعة للهجرة غير الشرعية فى الآثار الاقتصادية خاصة نقص بعض الحرفيين والخسائر المادية التى تلحق بأسر المهاجرين وخسائر السفن ، والنتائج الاجتماعية خاصة زيادة معدلات التفكك الأسرى وارتفاع معدلات الجريمة وزيادة السخط الاجتماعى وارتفاع معدلات الطلاق والترمل ، وتلك النتائج السياسية والأمنية خاصة فقدان الثقة فى أجهزة الأمن والفشل فى إدارة الأزمات وخلق مشاكل مع دول الجوار وتصاعد هجوم جمعيات حقوق الإنسان وأخيراً النتائج السيكولوجية خاصة الاتجاه للإدمان وارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض النفسية .

٩- ضرورة التنسيق بين كافة أجهزة الدولة من جهة والتنسيق بين الدولة ودول الجوار لوضع خطة متكاملة يتم فيها توزيع الأدوار وتحديد المسئوليات .

١٠- تتأثر كافة الدول أطراف عملية الهجرة غير الشرعية (المصدرة ، العابرة ، المستقبلة) بالآثار السلبية والإيجابية (إن وجدت) لظاهرة الهجرة غير الشرعية وإن تباينت درجة التأثير من دولة إلى أخرى .

١١- يسود عدم الرضا المجتمعى عن كافة سبل مواجهة قضية الهجرة غير الشرعية بداية من المواجهة الاقتصادية وصولاً إلى المواجهة السياسية والأمنية مروراً بالمواجهة السوسيولوجية والفكرية الإعلامية مما يؤكد فشل أجهزة الدولة فى التصدى لتفاقم تلك الظاهرة الخطيرة .

١٢- يمكن وضع إستراتيجية متكاملة لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية من خلال توفير فرص العمل والتشغيل وإقرار إعانة بطالة فورية ومناسبة وزيادة قيمة الضمان الاجتماعى، ووضع تشريعات صارمة لمواجهة الظاهرة والتعاون مع الدول المجاورة من خلال خطة شاملة ، وزيادة الدعم المقدم لمحدودى الدخل ، وإحكام السيطرة الأمنية على الشواطئ ومراقبة السفن وتمكين الشباب وحل مشاكلهم وتجديد الخطاب الدينى وضبط الأسعار وتخفيف أعباء الزواج والتوسع فى مشروعات الإسكان الاجتماعى والتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والاهتمام بإدارة الأزمات وإعادة النظر فى المناهج التعليمية .

توصيات الدراسة :

١- ضرورة نشر الوعي بين الشباب عن طريق الإعلام والتحذير من مخاطر الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلي عمل دراسات وتدريب وتأهيل الشباب علي استثمار المبلغ الذي يقوم بدفعه إلي سماسرة الهجرة غير الشرعية في مشروع داخل بلاده، ونشر الوعي لدي الشباب في القرى والنجوع والمحافظات والتصدي إلى عصابات الهجرة الغير شرعية الذين يجمعون المال من الشباب ويلقوا بهم في المياه.

٢- ضرورة قيام وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية إعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل العربي والأوروبي من خلال معرفة متطلبات الدول العربية والأوروبية من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.

٣- العمل على التوسع في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر والدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول العربية والأوروبية. وفي هذا الإطار فإنه ينبغي على وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر

توقيع اتفاقيات مع الدول العربية والأوروبية لتنظيم الهجرة الشرعية بعيدًا عن السماسرة والوسطاء الذين كانوا يقدمون عقود عمل وهمية للعمال دون أي ضمانات لحقوقهم.

٤- ضرورة تنسيق التعاون الأمني والقضائي بين الدول العربية والأوربية وتبادل المعلومات لتعقيب وتفكيك الشبكات القائمة على تسهيل الهجرة غير الشرعية بين الحدود، ووضع آليات ووسائل مشتركة لمراقبة الحدود، وتحديث القوانين اللازمة لردع شبكات تهريب المهاجرين عبر الحدود.

٥- تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية على الحدود وبناء معسكرات احتجاز للمهاجرين على السواحل حتى يبت في أمرهم إما بالعودة إلى بلدانهم أو بالسماح لهم بالعبور.

٦- ضرورة تدخل المشرع المصري بحذف المادة (٥) من القانون رقن (٨٢) لسنة ٢٠١٦، حتى لا يُستفاد منها الجناة لتخفيف العقوبة، حيث إننا نعتقد أن المشرع المصري جانبه الصواب عندما نص في المادة (٥)على عقوبة السجن لكل من أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لتهريب المهاجرين، أو تولى قيادتها، فتعد تلك الحالة من ضمن الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٦) من القانون.

٧- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار، وتسهيل الإجراءات القانونية للتشجيع على الاستثمار.

٨- دعوة جميع الدول العربية إلى تطوير تشريعاتها الوطنية بما يتلائم مع الاتفاقيات الدولية التي تعالج الهجرة غير الشرعية.

المراجع:

١- الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرر (أ)، الصادر فى ٧ صفر ١٤٣٨ هـ الموافق ٧ نوفمبر ٢٠١٦م، السنة التاسعة والخمسون، قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.

٢- الإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح، دار الحديث ، القاهرة ،٢٠٠٣م، ص ص ٣٦٨-٣٦٩ .

٣- سورة النساء ، الآية ١٠٠.

٤- سورة النساء ، الآية ٩٧ .

٥- رواه الشيخان (البخاري ومسلم).

٦- عبد الله عبد الغني غانم : المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية ، ط٢، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م) ص ١٥. فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعة في اللغة الإنجليزية ، فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال، أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration إلى

هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة، أي الناقلة إلى الخارج ، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال. فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال: هجر الشيء إذا تركه.

٧- عُرف مصطلح الهجرة من قبل الأمم المتحدة: "بأنها النقلة الدائمة ، أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدًا كافيًا، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة ، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية .

٨- السيد علي حسن فرحان : حق اللجوء السياسي في الدساتير والقوانين الحديثة دراسة مقارنة مع النظم الوضعية الحديثة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٩- ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢م ، ص ١٠ وما بعدها.

١٠- السيد علي حسن فرحان : حق اللجوء السياسي في الدساتير والقوانين الحديثة دراسة مقارنة مع النظم الوضعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص١٣ وما بعدها.

١١- محمد سامى الشوا : الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية ، دار النهضة العربية صـ ١٥ وما بعدها، وكذلك – محمد شوقى العناني : ظاهرة الهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ندوة المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ومحمد عبدالحميد بوضيه : تجريم الهجرة غير الشرعية والأفعال المرتبطة بها – رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٦م، ص ٥٨

١٢- الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦م.

13- Article 3**: Use of terms** . For the purposes of this Protocol:

"(a) "Smuggling of migrants" shall mean the procurement, in order to obtain, directly or indirectly, a financial or other material benefit, of the illegal entry of a person into a State Party of which the person is not a national or a permanent resident؛….". PROTOCOL AGAINST THE SMUGGLING OF MIGRANTS BY LAND, SEA AND AIR, SUPPLEMENTING THE UNITED NATIONS CONVENTION

AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME . (ترجمة:المادة ٣: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)

١٤- من بين الجرائم التي استحدثها المشرع الجزائري بموجب تعديل قانون العقوبات سنة ٢٠٠٩م، جريمة تهريب المهاجرين، وذلك بموجب المواد ٣٠٣ مكرر ٣٠ إلى ٣٠٣ مكرر ٤١ ، والجرائم التي نص عليها بروتكول تهريب المهاجرين.

١٥- على عبد الرازق جلبي : علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م ، ص ص ٢٦١ – ٢٦٤.

١٦- سنية عبد الوهاب صالح : هجرة الكفاءات العلمية من مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٩٠م ، ص٤٦.

١٧- مروه سلامة إبراهيم : الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ، ٢٠١٦م .

١٨- محمد بلعيد ميلاد: الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبدأ سيادة الدولة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، عين شمس، ٢٠١٥م .

١٩- محمد مصطفي محمد: تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٤م .

٢٠- طارق الشهاوى: الهجرة غير الشرعية- رؤية مستقبلية، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٤٣.

٢١- ايمان الشريف عبد العزيز: السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية مؤشرات عامة(قرية تاطو نموذجا)، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر "السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ص ٩٢٧ – ٩٦٩.

٢٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، الهجرة المصرية إلى أوروبا.. الواقع والتحديات، القاهرة، يناير ٢٠٠٦م، ص٤٥.

23- Aossmo .D.Kim : Geographic Pattern Sand Profiling of Lolled Gossing of the South Ernu.S.Border Sexurity, Journal, Vol., 21. No (2), 2008.

24- Daza, Jason Ariel : A Thuds Towerd Illegal ImmigrationWhat the Pubne Vellves, What the Government Can Learn, (USA. The University of Texas Arlington, 2007.

25- Ratha Dilip,: Leveraging Remittances for Development, Prospects Group, (World Bank: Washington cc, 2007), p3.

26- Howaida Roman, Egypt: the Political and Social Dimension of Migration, MEDA Program, 2006/2007, p. 58.

٢٧- مركز الأرض لحقوق الإنسان : أوربا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، العدد ٦٨ ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص٢٣.

٢٨- أنظر المراجع الأتية:

- حمدى شعبان: الهجرة غير المشروعة- الضرورة والحاجة، مركز الاعلام الأمنى،

القاهرة، د.ت.

- عبدالله على عبو: الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد٦٥،ابريل ٢٠١٦م.

٢٩- مغاوري شلبي: الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٥، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٦م ، ص٤٨.

٣٠- هالة غالب : المواجهة الدولية لجرائم تهريب المهاجرين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الأول ، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص١٥.

٣١- هشام ذكي إسحاق : الخلل الهيكلي في سوق العمل المصري، القاهرة، ٢٠٠٤م ، ص١٠.

٣٢- محمد مصطفي محمد : تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٤م ، ص٩١ .

٣٣- مريم وليم برسوم عطا الله : الأبعاد الاقتصادية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٢م ،ص٤٦.

٣٤- حسن الساعاتي: علم الاجتماع الصناعي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م ، ص٢٥٩.

٣٥- مريم وليم برسوم : مرجع سابق ، ص٧.

٣٦- نفس المرجع ، ص ٤٨.

٣٧- محمد مصطفي محمد: مرجع سابق ، ص ٩٨.

٣٨- مريم وليم برسوم: مرجع سابق ، ص ٤٩ .

٣٩- محمد مصطفي محمد: مرجع سابق ، ص ١٠١ .

٤٠- التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية مبارك للأمن، الإصدار الرابع عشر، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٤٨.

٤١- عبد العاطي الشافعي : قضية الهجرة غير الشرعية، الدوافع والآثار، القاهرة ، ٢٠٠٩م، ص٦.

٤٢- سنية عبد الوهاب صالح: علاقة الهجرة بالبطالة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص٦٦.

٤٣- ونيسه الحمروني الورفلي: الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١٦م ، ص٩٥.

٤٤- علا الخواجة : الدور التنموي لتحويلات المهاجرين، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص١٣.

45- De Hass Hein: International Migration, Vol., 25, No.8, London, 2005, p.126g.

٤٦- مغاوري شلبي: مرجع سابق ، ص ٤٨ .

٤٧- ونيسه الحمروني: مرجع سابق ، ص ٩٥.

٤٨- نسرين البغدادى:الهجرة غير الشرعية للشباب فى المجتمع المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ،٢٠١٦م.

٤٩- نفس المرجع، ص ٤٥.